

النحو العربي بين التأثير والتأثير "The Mutual Effect in Arabic Grammar"

رباح اليمني مفتاح

كلية الآداب - جامعة الأقصى - غزة

2009/10/27

تاريخ القبول

2009/7/1

تاريخ الاستلام

Abstract : The Researcher delt in this study with subject of "The Mutual Effect in Arabic Grammar", the direct motive behind the emergence of Arabic grammar is to protect the Holy Quran from mispronunciation. By meditating over the development of this science, one can tell that the real motive is to understand the Holy Quran, especially, after the emergence of the sciences of the Holy Quran, its explication, Taweel, Hadith, Fiqh, and scholastic theology.

The researcher sees that it is urgent to explore the relationship in order to reveal the opinions about it, discuss them, and then move out to a more serious issue: the doubts against the origin of Arabic grammar that aim to debase it.

The research has pointed out how dangerous were the orientalist who wanted to topple down Arabic grammar by raising doubts around the numerous Arabic schools of grammar and referring those schools to only one school, Albasra school, after which they also called it into question.

الملخص: تناول الباحث في هذه الدراسة موضوع "النحو العربي بين التأثير والتأثير"، ويعد حفظ القرآن الكريم من اللحن، هو الباعث المباشر لنشأة النحو العربي، ويتأمل تطور هذا العلم يزاد اليقين بأن الباعث الأهم هو الفهم والتدبر للقرآن الكريم ولا سيما في ظل نشأة علوم القرآن الكريم، وما يتصل به من التفسير، والتأويل، والحديث، والفقه، وعلم الكلام.

وقد رأى الباحث أن الأمر يتطلب وبالحاح سبر أغوار العلاقة لكشف ما أثير حولها من آراء، ومناقشتها، ومن ثم الخروج إلى حلقة هي أشد خطراً، وأعظم أثراً ألا وهي: ما دار حول نشأة النحو العربي من تشكيك في أصالته، بهدف النيل من مكانته.

وقد كشف البحث عن خطورة مسلك بعض المستشرقين الذين أرادوا هدم النحو العربي عن طريق التشكيك في تعدد المدارس النحوية العربية، وإرجاع النحو العربي إلى مدرسة واحدة هي مدرسة البصرة، ومن ثم

The research has also shown the originality of Arabic grammar through some texts by orientalist who confirmed this originality, and it was not the product of other cultures. The researcher shows evidences that refute the influence of western grammar on Arabic grammar and prove its impact on other grammars.

التشكيك في وجود هذه المدرسة.
كما أثبت البحث أصالة النحو العربي من خلال النصوص لبعض المستشرقين الذين أقرّوا بأصالة النحو العربي، وأنه لم يكن نتاج ثقافات أخرى.
وقد أبرز البحث الأدلة التاريخية التي نفتت تأثير النحو العربي بالنحو الغربي، واقتضت تأثير النحو العربي في غيره.

لقد وقف الباحثون أمام عبارة ترددت في مصنفات القدماء ألا وهي "علم العربية"، وقال بعض المحدثين من اللغويين والنحاة: "لولا القرآن لصاعت العربية"، فقد قالها المحدثون عن يقين بعد أن رأوا اللاتينية وقد صارت لغات.

وعند العودة إلى نشأة النحو العربي، أو (علم العربية) كما أطلق عليه أسلافنا فإنه يمكن القول: إن الباعث المباشر لهذه النشأة هو حفظ القرآن الكريم من اللحن، وبتأمل تطوّر هذا العلم يزداد اليقين بأن الباعث الأهم هو الفهم والتدبر للقرآن الكريم ولا سيما في ظل نشأة علوم القرآن الكريم، وما يتصل به من التفسير، والتأويل، والحديث، والفقه، وعلم الكلام، ونشأة الفرق الإسلامية التي اتخذت من هذه العلوم وسيلة للدفاع عن آرائها، ونشر أفكارها.

وإذا كان للنحو هذه المكانة العظيمة في هذه السلسلة المتصلة غير المنفصلة؛ أي: القرآن الكريم، وعلم العربية؛ فالقرآن لغته العربية، والنحو علم العربية، والعربية هي الوسيلة التي يتأولها أصحاب المذاهب المختلفة للدفاع عن مذاهبهم

ومن هنا رأى الباحث أن الأمر يتطلب وبإلحاح سبر أغوار العلاقة لكشف ما أثير حولها من آراء، ومناقشتها، ومن ثم الخروج إلى حلقة هي أشد خطراً، وأعظم أثراً ألا وهي: ما دار حول نشأة النحو العربي من تشكيك في أصالته؛ بهدف النيل من مكانته.

ومن هنا رأى الباحث أن تأتي دراسته في مباحث ثلاثة، يختص الأول منها بـ (دراسة تأثير العلوم الإسلامية في النحو العربي).

وَيَتَنَاوَلُ الْمَبْحَثُ الثَّانِي: فَرَضِيَّةَ (تَأْثِيرِ تَقَاتٍ غَيْرِ عَرَبِيَّةٍ فِي النُّحُوِّ الْعَرَبِيِّ).
أَمَّا الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ فَيَدُورُ حَوْلَ احْتِمَالَاتِ (تَأْثِيرِ النُّحُوِّ الْعَرَبِيِّ فِي غَيْرِهِ مِنَ الثَّقَافَاتِ).
ثُمَّ أَتْبَعَ الْبَاحِثُ دِرَاسَتَهُ بِخَاتِمَةٍ تَتَضَمَّنُ أَهَمَّ النَّتَاجِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي تَوَصَّلَتْ لَهَا الدِّرَاسَةُ، ثُمَّ
أَتْبَعَهَا بِبَعْضِ الْفَهَارِيسِ الْفَنِّيَّةِ الضَّرُورِيَّةِ.

المبحث الأول

تأثير العلوم الإسلامية في النحو العربي

تَتَفَقُّ الْمَصَادِرُ الَّتِي أَرَحَتْ لِلْحَرَكَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَرَصَدَتْ تَطَوُّرَاتِ مَسِيرَتِهَا
فِي الْعُصُورِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ كَانَ الْعَامِلَ الْأَسَاسِيَّ فِي نَشْأَةِ الْعُلُومِ
الْإِسْلَامِيَّةِ بِمَا فِيهَا عُلُومُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَكَانَتْ هَذِهِ الْعُلُومُ تُمَثِّلُ الْمَرْكَزَ الَّذِي انْطَلَقَتْ مِنْهُ
النَّهْضَةُ الْحَضَارِيَّةُ الشَّامِلَةُ لِلْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ فَقَدْ كَانَ اهْتِمَامُ الْمُسْلِمِينَ بِأَحْكَامِ الدِّينِ الْجَدِيدِ
حَافِزًا عَلَى تَدْوِينِ عُلُومِ الْفِقْهِ، وَالْحَدِيثِ، ثُمَّ نَشَأَتْ الْعُلُومُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهِمَا، وَقَدْ صَرَفَتْهُمْ
عَنَايَتُهُمْ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ إِلَى الْإِهْتِمَامِ بِقِرَاءَاتِهِ، وَتَفَاسِيرِهِ، وَتَأْرِيخِهِ، وَذَلِكَ حَمَلَهُمْ عَلَى ضَبْطِ
اللُّغَةِ، وَإِحْكَامِ قَوَاعِدِهَا.

وَلَمْ تَنْقُصِ الْمَائَةُ الثَّانِيَّةُ حَتَّى كَانَ لِلْفِقْهِ كُتُبُهُ، وَمَذَاهِبُهُ، وَأُصُولُهُ، كَمَا كَانَ لِلدِّينِ،
أَيْضًا، كُتُبُهُ، وَجَدَلُهُ، وَأُصُولُهُ، وَمُتَكَلِّمُوهُ، وَفِرْقُهُ؛ فَقَدْ دُونَ أَوَّلًا الْفِقْهَ وَأُصُولَهُ، وَالْحَدِيثَ،
ثُمَّ جَاءَ النَّحْوُ رَوِيْدًا رَوِيْدًا، وَبَدَأَ يُدَوِّنُ، وَتُنَسَّقُ أُبُوَابُهُ وَفُصُولُهُ، ثُمَّ جَاءَتْ بَعْدَ الطَّبَقَةِ
الْأُولَى طَبَقَاتٌ، وَتَمَيَّزَتْ الْمَذَاهِبُ فِيهِ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، ثُمَّ كَانَ لَهُ أُصُولُهُ، أَيْضًا⁽¹⁾.

وَلَمْ يَكُنِ النَّحْوُ طَارِئًا عَلَى تِلْكَ الْعُلُومِ، أَوْ غَرِيبًا عَنْهَا، بَلْ هُوَ جُزْءٌ مُكْمَلٌ لَهَا؛
فَالْمُفَسِّرُ لَا يَسْتَقِيمُ عِلْمُهُ مَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِاللُّغَةِ، وَالنَّحْوِ، وَالْفِقْهِ لَا يَسْتَطِيعُ اسْتِثْبَاطَ
الْأَحْكَامِ وَالْأُصُولِ مَا لَمْ يَكُنْ عَارِفًا أَسْرَارَ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ، وَالْمُحَدِّثُ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَسْتَكْمِلَ
مُسْتَلْزَمَاتِ عِلْمِهِ بِالْحَدِيثِ إِذَا كَانَ جَاهِلًا بِعُلُومِ اللُّغَةِ، وَكَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لِمَنْ دَرَسَ
الْقِرَاءَاتِ، أَوْ نَقَلَهَا، أَوْ أَلَّفَ فِيهَا الْكُتُبَ⁽²⁾.

(1) في أصول النحو 90.

(2) أصالة النحو العربي 69 - 70.

فَاللُّغَةُ وَالنَّحْوُ إِذْنُ هُمَا رُكْنَانِ أُسَاسِيَّانِ فِي الدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَفِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ كَانَ النَّحْوِيُّ يَعْتَمِدُ فِي دِرَاسَتِهِ النَّحْوِيَّةِ النَّصُوصَ اللَّغَوِيَّةَ، وَأَهْمُهَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، وَالْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيفُ، وَغَيْرُهُمَا، وَمِنْ هَذَا التَّدَاخُلِ فِي عَمَلِ كُلِّ مِنَ النُّحَاةِ وَالْمُسْتَغَلِّينَ بِالْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ نَتَجَ التَّأَثُّرُ وَالتَّأَثِيرُ بَيْنَ النَّحْوِ وَتِلْكَ الْعُلُومِ فِي طُرُقِ التَّفَكِيرِ، وَمَنَاهِجِ الْبَحْثِ، وَمَنَاهِجِ التَّأْلِيفِ، وَالْمُصْطَلَحَاتِ، وَالْأَسَالِيبِ الْمُتَّبَعَةِ فِي مُنَاقَشَةِ تِلْكَ الْعُلُومِ.

وَتَمَّةَ مَسْأَلَةٍ مُهِمَّةٍ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهَا لِبَيَانِ تِلْكَ الصَّلَةِ الْحَمِيمَةِ بَيْنَ النَّحْوِ وَالْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْآخَرَى هِيَ: أَنَّ ارْتِبَاطَ عُلَمَاءِ النَّحْوِ بِالْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ، وَارْتِبَاطَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْمُسْتَغَلِّينَ بِهَذَا الْفَرْعِ مِنَ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ، أَوْ ذَلِكَ بِاللُّغَةِ وَالنَّحْوِ لَمْ يَكُنْ ارْتِبَاطًا اخْتِيَارِيًّا يُمَكِّنُ الْإِسْتِغْنَاءَ عَنْهُ، بَلْ هُوَ ارْتِبَاطٌ إِلْزَامِيٌّ لَا بُدَّ مِنْهُ؛ فَالْفَقِيهَةُ، أَوْ الْمُحَدِّثُ، أَوْ الْمُفَسِّرُ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ إِتْقَانَ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ بِصُورَةٍ خَاصَّةٍ وَاجِبٌ مِنَ الْوَاجِبَاتِ الدِّينِيَّةِ الْمُلْزِمَةِ.

وَفِي هَذَا يَقُولُ أَبُو الْبَرَكَاتِ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ (ت 577هـ): "إِنَّ أُمَّةَ الْأُمَّةِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ أَجْمَعُوا قَاطِبَةً عَلَى أَنَّهُ شَرْطٌ فِي رُتْبَةِ الاجْتِهَادِ، وَأَنَّ الْمُجْتَهِدَ لَوْ جَمَعَ جَمِيعَ الْعُلُومِ لَمْ يَبْلُغْ رُتْبَةَ الاجْتِهَادِ حَتَّى يَعْلَمَ مِنْ قَوَاعِدِ النَّحْوِ مَا يَعْرِفُ بِهِ الْمَعَانِي الْمُتَعَلِّقَةَ مَعْرِفَتِهَا بِهِ مِنْهُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِلْمًا مُعْتَبَرًا فِي الشَّرْعِ، وَإِلَّا لَمَا كَانَتْ رُتْبَةُ الاجْتِهَادِ مُتَوَقِّفَةً عَلَيْهِ، وَلَا تَنِمُّ إِلَّا بِهِ، ثُمَّ لَمْ تَزَلِ الْأُمَّةُ قَاطِبَةً مَذْ رَمَنِ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَالسَّلَفِ الصَّالِحِ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مَعَ تَكَرُّرِ الْأَعْصَارِ فِي جَمِيعِ الْأُمُصَارِ، يَدْعُونَ إِلَيْهِ وَيَحْثُونَ عَلَيْهِ، وَظَاهِرُ الْأَمْرِ يَقْتَضِي الْإِجَابَ، فَإِنْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى الْإِجَابِ فَلَا أَنْسَبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ (1).

وَقَدْ نَقَلَتْ لَنَا الرِّوَايَاتُ الْمُدَوَّنَةُ فِي كُتُبِ التَّرَاثِ صُورًا مِنْ هَذَا التَّرَاثِ بَيْنَ النَّحْوِ وَالْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْآخَرَى وَلَا سِيَّمَا الْفَقْهُ؛ إِذْ تَدُلُّ دَلَالَةً قَاطِعَةً عَلَى ذَلِكَ التَّعَايُشِ وَالتَّلَازُمِ بَيْنَ النَّحْوِ وَبَيْنَهَا؛ فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ أَنَّ الرَّشِيدَ كَتَبَ لَيْلَةً إِلَى الْقَاضِي أَبِي يُوسُفَ يَسْأَلُهُ عَنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

(1) لمع الأدلة 95 — 97.

فَإِنْ تَرَفَّقِي يَا هِنْدُ فَالرَّفْقُ أَيْمُنُ وَإِنْ تَخْرُقِي يَا هِنْدُ فَالْخَرَقُ أَشَامُ
فَأَنْتِ طَلَقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ وَمَنْ يَخْرُقُ أَعَقُ وَأَظْلَمُ⁽¹⁾

فَقَالَ: مَاذَا يَلْزِمُهُ إِذَا رَفَعَ (الثَّلَاثَ)، وَإِذَا نَصَبَهَا؟ قَالَ أَبُو يُوسُفَ: فَقُلْتُ هَذِهِ مَسْأَلَةٌ نَحْوِيَّةٌ فَقَهِيَّةٌ، وَلَا أَمْنُ الْخَطَا إِنْ قُلْتُ فِيهَا بِرَأْيِي، فَأَتَيْتُ الْكِسَائِيَّ وَهُوَ فِي فِرَاشِهِ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: إِنْ رَفَعَ (ثَلَاثًا) طَلَقَتْ طَلَقَةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهُ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّ الطَّلَاقَ أَفْسَامٌ ثَلَاثَةٌ، وَإِنْ نَصَبَهَا طَلَقَتْ ثَلَاثًا؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، وَمَا بَيْنَهُمَا جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ، فَكَتَبْتُ بِذَلِكَ إِلَى الرَّشِيدِ، فَأَرْسَلَ إِلَيَّ بِجَوَائِزٍ، فَوَجَّهْتُ بِهَا إِلَى الْكِسَائِيَّ⁽²⁾.

فَلَا عَجَبَ إِذْنِ أَنْ تَجِدَ النُّحُوَّ وَمَنَاهِجَهُ يَتَأَثَّرَانِ بِالتَّفْسِيرِ، أَوْ يَعْلَمُ الْحَدِيثُ، أَوْ الْفَقْهَ، أَوْ عِلْمَ الْكَلَامِ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْعُلُومَ جَمِيعًا نَشَأَتْ، وَتَلَاقَحَتْ، وَنَضَجَتْ مَعًا فِي بَادِي الْأَمْرِ، ثُمَّ شَبَّتْ، وَاسْتَقَلَّ كُلُّ مِنْهَا، وَلَكِنَّ النُّحُوَّ ظَلَّ مُرْتَبِطًا بِوَسَائِلِ قُوَّةٍ مَعَ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْأُخْرَى، وَذَلِكَ عَلَى النُّحُوِّ الْآتِي:

أَوَّلًا: تَأْثِيرُ التَّفْسِيرِ فِي النُّحُوِّ: لَقَدْ كَانَ أَثَرُ التَّفْسِيرِ فِي النُّحُوِّ مَحْدُودًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَنَاهِجَ الْمُفَسِّرِينَ لَا تَلْتَقِي كَثِيرًا مَعَ مَنَاهِجِ النُّحَاةِ؛ إِذْ إِنَّ مِهْمَةَ الْمُفَسِّرِينَ هِيَ إِيضَاحُ نَصٍّ لَا خِلَافَ فِي صِحَّتِهِ، وَلِذَا تَتَرَكَّزُ اتِّجَاهَاتُهُ فِي الْكَشْفِ عَنِ الْمَعَانِي، وَالظُّرُوفِ الْمُوضِّحَةِ لِلْأَحْدَاثِ بِالِاسْتِعَانَةِ بِشَتَّى الْعُلُومِ الْأُخْرَى مِنَ نَحْوِ، وَلُغَةٍ، وَتَأْرِيخٍ، وَسِيرٍ، وَغَيْرِهَا فِي الْوَقْتِ الَّذِي تَنْجُو فِيهِ مَنَاهِجُ النُّحَاةِ إِلَى تَجَاوُزِ مَرَحَلَةِ الْإِيضَاحِ بِاسْتِثْبَاطِ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ مِنْ تِلْكَ النُّصُوصِ، وَتَعْلِيلِهَا.

وَلَكِنَّ التَّأَثُّرَ وَالتَّأَثِيرَ بَيْنَهُمَا لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ لَهُ مَلَامِحٌ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ يَخْدُمُ بَعْضُهُمَا بَعْضًا، وَيَتَعَايَشُ أَحَدُهُمَا مَعَ الْآخَرِ فِي ظُرُوفٍ وَاحِدَةٍ، وَتَبْلُغُ ذُرْوَةَ ذَلِكَ أَنْ تَجِدَ عَدَدًا مِنْ عُلَمَاءِ النُّحُوِّ يُفَسِّرُونَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، وَيَعْتَمِدُ الْمُفَسِّرُونَ كَثِيرًا النُّحُوَّ فِي التَّفْسِيرِ، وَهَذَا يُؤَثِّرُ كَثِيرًا، وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ تَحْتَاجُ إِلَى دِرَاسَةٍ عَمِيقَةٍ، وَمَقَارَنَةٍ بَيْنَ الظُّوَاهِرِ الْبَارِزَةِ فِي مَنَاهِجِ التَّأْلِيفِ النَّحْوِيِّ، وَالْمَلَامِحِ الْبَارِزَةِ فِي مَنَاهِجِ الْمُفَسِّرِينَ.

(1) البيتان بلا نسبة في: شرح المفصل 1: 12، ومغني اللبيب 1: 53، وخزانة الأدب 3: 459، 461.

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعراب 1: 53 - 54، ونزهة الألباء 62، وطبقات النحويين واللغويين 77.

وَقَدْ انْحَصَرَتْ اتِّجَاهَاتُ الْمُفَسِّرِينَ فِي التَّأْلِيفِ فِي اتِّجَاهَيْنِ، هُمَا:

الأول: تَشَدَّدَ فِيهِ الْمُفَسِّرُونَ، فَلَمْ يَجْرُؤُوا عَلَى تَفْسِيرِ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ مَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ قَوْلٌ لِلنَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ لِلصَّحَابَةِ كَالَّذِي رَوَوْا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: «لَقَدْ أَدْرَكْتُ فَقَهَاءَ الْمَدِينَةِ، وَإِنَّهُمْ لَيُعْظَمُونَ الْقَوْلَ فِي التَّفْسِيرِ»، وَقَالَ الشُّعْبِيُّ: «ثَلَاثٌ لَا أَقُولُ فِيهِنَّ حَتَّى أَمُوتَ: الْقُرْآنُ، وَالرُّوحُ، وَالرَّأْيُ»⁽¹⁾.

والثاني: تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ بِحَسَبِ اجْتِهَادِهِمْ إِذَا كَانَ هَذَا الاجْتِهَادُ لَا يُعَارِضُهُ نَصٌّ صَرِيحٌ، وَكَانَ هَذَا الْإِتِّجَاهُ الَّذِي يَعْتَمِدُ النَّظَرُ فِي الْقُرْآنِ، وَاسْتِنْبَاطُ الْأَحْكَامِ، يَسْتَمِدُّ قُوَّتَهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ»⁽²⁾.

وَعَلَى هَذَا الرَّأْيِ جَرَى كَثِيرٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ فَاجْتَهَدُوا، وَعَرَضُوا آرَاءَهُمْ، وَكُلَّ مَا أُوجِبُوهُ إِلَّا يَبْدُو الرَّأْيُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَكْمِلُوا أَدْوَاتِهِ مِنْ عِلْمٍ بِاللُّغَةِ، وَأَسَالِيبِ الْعَرَبِ، وَأَسْبَابِ النُّزُولِ، وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ، وَمَا إِلَى ذَلِكَ، وَكَانَ أَكْثَرُ مَنْ قَامَ بِهَذَا عُلَمَاءُ الْعِرَاقِ، مَوْطِنِ أَصْحَابِ مَدْرَسَةِ (الرَّأْيِ فِي التَّشْرِيعِ)، وَمِنْ هُنَا وَجِدَ الْقَوْلُ بِالنَّفَرَةِ بَيْنَ التَّفْسِيرِ وَالتَّأْوِيلِ؛ فَقَدْ عُنُوا بِالتَّفْسِيرِ مَا اعْتَمَدَ فِيهِ عَلَى النَّقْلِ مَا وَرَدَ عَنِ الرَّسُولِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالصَّدْرِ الْأَوَّلِ، وَخَاصَّةً فِي الْأُمُورِ التَّوْقِيفِيَّةِ الَّتِي لَيْسَ لِلْعَقْلِ فِيهَا كَبِيرُ مَجَالٍ، كَ: تَفْسِيرِ الْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ: «أَلَمْ»⁽³⁾، وَ: «حَمَ»⁽⁴⁾، وَ: «يَسَ»⁽⁵⁾، وَكَأَسْبَابِ النُّزُولِ، وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ، وَعُنُوا بِالتَّأْوِيلِ مَا يَعْتَمِدُ فِيهِ عَلَى الْاجْتِهَادِ، وَيَتَوَصَّلُ إِلَيْهِ بِمَعْرِفَةِ مُفْرَدَاتِ الْأَلْفَاظِ، وَمَذَلُّوَلَاتِهَا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَاسْتِعْمَالِهَا بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَعْرِفَةِ الْأَسَالِيبِ الْعَرَبِيَّةِ، وَاسْتِنْبَاطِ الْمَعَانِي مِنْ كُلِّ ذَلِكَ⁽⁶⁾.

وَقَدْ يَكُونُ لِلْمَنْهَجِ الثَّانِي أَثَرٌ فِي أَسَالِيبِ النُّحَاةِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي التَّوَسُّعِ فِي التَّعْلِيلِ، وَافْتِرَاضِ الْوُجُوهِ الْمُخْتَلِفَةِ لِلتَّرَكِيبِ، وَإِنَّ فِكْرَةَ التَّأْوِيلِ هَذِهِ رُبَّمَا انْتَقَلَتْ مِنَ النُّحُوِّ إِلَى التَّفْسِيرِ، أَوْ بِالْعَكْسِ؛ وَذَلِكَ لِنِدَاخْلِ الْعُلَمَاءِ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ؛ فَالْنُّحُوُّونُ أَخَذُوا الْقُرْآنَ

(1) ضحى الإسلام 2: 144.

(2) الآية 83 من سورة النساء.

(3) الآية 1 من سورة البقرة، وآل عمران، والعنكبوت، والروم، ولقمان، والسجدة .

(4) الآية 1 من سورة غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجن، والأحقاف .

(5) الآية 1 من سورة يس .

(6) ضحى الإسلام 2: 145 — 146.

مَادَّةٌ مِنْ مَوَادِّهِمْ لِاسْتِقَاقِ قَوَاعِدِهِمْ، وَتَطْبِيقِهَا؛ فَأَعْرَبُوا الْقُرْآنَ إِعْرَابًا أَعَانَ عَلَى التَّفْسِيرِ.

وَقَدْ عُنِيَ النَّحْوِيُّونَ وَاللُّغَوِيُّونَ بِوَضْعِ كُتُبٍ كَثِيرَةٍ تُسَمَّى (مَعَانِي الْقُرْآنِ)؛ فَ: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْكَسَائِيِّ، وَلِيُونُسَ بْنِ حَبِيبٍ، وَلِقُطْرُبَ، وَلِالْفَرَّاءِ، وَلِلْمُفَضَّلِ الضَّبِّيِّ، وَلِخَلْفِ النَّحْوِيِّ، وَلِأَبِي عُبَيْدَةَ، وَقَدْ نَحَوْا فِي تَأْلِيفِهِمْ مَنَاحِيَ مُخْتَلِفَةً؛ فَ: مِنْهُمْ مَنْ عُنِيَ بِمُشْكَلَاتِ الْقُرْآنِ، وَمَا يُوهِمُ الْإِخْتِلَافَ فِيهِ، وَالتَّعَرُّضَ لِلآيَاتِ الَّتِي ظَاهِرُهَا التَّعَارُضُ، كَمَا فَعَلَ قُطْرُبٌ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾⁽¹⁾ مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾⁽²⁾. وَمِنْهُمْ مَنْ عُنِيَ بِبَيَانِ مَجَازَاتِ الْقُرْآنِ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ﴾⁽³⁾.

وَتَبْلُغُ قِيَمَةُ التَّأَثُّرِ وَالتَّأَثِيرِ بَيْنَ النَّحْوِ وَالتَّفْسِيرِ فِي مَنْهَجِ الزَّمَخْشَرِيِّ فِي التَّأْلِيفِ، وَالبَحْثِ؛ فَقَدْ كَانَ مُتَأَثِّرًا بِ (نَظَرِيَّةِ النِّظْمِ) لِلْجُرْجَانِيِّ، سَوَاءً فِي مَوْلَفَاتِهِ النَّحْوِيَّةِ، أَوْ تَفْسِيرِهِ.

ثَانِيًا: تَأَثِيرُ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ فِي النَّحْوِ: لَقَدْ أَثَّرَ عِلْمُ الْحَدِيثِ فِي أَسَالِبِ النُّحَاةِ، وَمَنَاجِهِمُ الَّتِي اتَّبَعُوهَا فِي جَمْعِ الْمَادَّةِ اللُّغَوِيَّةِ، وَمَوَاقِفِهِمْ مِنَ الشَّاهِدِ؛ فَقَدْ تَرَسَّمتُ النُّحَاةُ الْأَوَائِلُ طَرِيقَةً أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي اثْبَاتِ الشَّاهِدِ، وَهُوَ تَحَرِّيُ النَّاقلِ الثَّقَةِ، وَكَثِيرًا مَا تَقَرَّأَ فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ نَحْوُ قَوْلِهِ: "وَحَدَّثَنَا مَنْ يُوثِقُ بِهِ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ قِيلَ لَهُ"⁽⁴⁾، وَقَوْلِهِ: "وَحَدَّثَنِي مَنْ لَا نَتَهُمُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ"⁽⁵⁾، وَقَوْلِهِ: "وَحَدَّثَنِي مَنْ لَا أَتَهُمُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَوْثُوقٌ بِهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَرَبِيًّا يَبْكُلُ"⁽⁶⁾.

وَكَمَا أَثَّرَ الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ أَثَّرَ فِي كُتُبِ الْأُصُولِ فِي مَوْقِفِ النُّحَاةِ مِنَ النَّصِّ؛ فَقَدْ عَقَدَ ابْنُ جَنِّي بَابًا فِي (صِدْقِ النَّقْلَةِ، وَالرُّوَاةِ، وَالْحَمَلَةِ)⁽⁷⁾.

وَقَدْ أَثَّرَتْ أَسَالِبُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ تَأَثِيرًا كَبِيرًا فِي انْتِقَاءِ شَوَاهِدِهِمُ النَّحْوِيَّةِ؛ إِذْ كَانَ

(1) الآية 101 من سورة المؤمنون.

(2) الآية 27 من سورة الصافات.

(3) الآية 63 من سورة طه.

(4) الكتاب 1: 255 - 256.

(5) الكتاب 1: 245.

(6) الكتاب 3: 152.

(7) الخصائص 3: 309 - 313، وينظر، أيضاً: لمع الأدلة 83 - 84.

النُّحَاةُ وَاللُّغَوِيُّونَ يَبْذُلُونَ قُصَارَى جَهْدِهِمْ فِي اسْتِقْصَاءِ صِحَّةِ النَّقْلِ غَيْرَ أَنَّ ظَاهِرَةَ غَرِيبَةِ ظَلَّتْ مَدَارَ نِقَاشٍ بَيْنَ النُّحَاةِ ، وَهِيَ أَنَّ النُّحَاةَ لَمْ يَسْتَشْهَدُوا فِي كُتُبِهِمْ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ إِلَّا لِمَا⁽¹⁾ ، عَلَى الرُّغْمِ مِنْ أَنَّ النُّحَاةَ كَانُوا يَعْرِفُونَ مِنْهُمْ الْمُحَدِّثِينَ فِي جَمْعِ الْحَدِيثِ، وَتَدْوِينِهِ؛ فَقَدْ عُرِفَ عَنْ أُولَئِكَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَشَدَّدُونَ بِضَبْطِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ، حَتَّى إِذَا لَحَنَ فِيهِ شَاذٌ، أَوْ عَامِيَ أَقَامُوا عَلَيْهِ النَّكِيرَ، بَلْ إِنْ بَعْضُهُمْ لَيَدْخُلُهُ النَّارُ بِسَبَبِهِ، وَكَانَ هَذَا التَّشَدُّدُ تَقْلِيدًا مُتَوَارِثًا فِي حَمَلَةِ الْحَدِيثِ حَتَّى الْآنَ؛ فَمَنْ قَرَأَ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"⁽²⁾، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَلْحَنُ فِيهِ سَوَاءٌ أَكَانَ فِي أَدَائِهِ أَمْ فِي إِعْرَابِهِ، يَدْخُلُ فِي هَذَا الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ؛ لِأَنَّهُ بِلَحْنِهِ كَاذِبٌ عَلَيْهِ"⁽³⁾.

وَعَلَى الرُّغْمِ مِنْ هَذَا التَّشَدُّدِ ظَلَّ النُّحَاةُ فِي مَوْقِفٍ مُتَرَدِّدٍ مِنَ الْاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ بِحُجَجٍ يُجْمَلُهَا أَبُو حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيُّ (ت 745 هـ) بِقَوْلِهِ: "إِنَّمَا تَرَكَ الْعُلَمَاءُ ذَلِكَ، لِعَدَمِ وَثُوقِهِمْ أَنَّ ذَلِكَ لَفْظُ الرَّسُولِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إِذْ لَوْ وَثَّقُوا بِذَلِكَ لَجَرَى مَجْرَى الْقُرْآنِ فِي إِثْبَاتِ الْقَوَاعِدِ الْكُلِّيَّةِ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الرُّوَاةَ جَوَّزُوا النَّقْلَ بِالْمَعْنَى؛ فَتَجَدُّ قِصَّةٌ وَاحِدَةٌ قَدْ جَرَتْ فِي زَمَانِهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتُنْقَلُ بِالْأَفَاطِ مُخْتَلَفَةً، كَقَوْلِهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "رَوَّجْتُكُمَا بِمَا مَعَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ". وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: "مَلَكْتُكُمَا بِمَا مَعَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ"، وَفِي الثَّالِثَةِ: "خُذْهَا بِمَا مَعَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ"، وَفِي الرَّابِعَةِ: "أَمَكْنَاكُمَا بِمَا مَعَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ"⁽⁴⁾.

(1) لقد أعدَّ بعضُ الباحثين مجموعةً من الدراسات حول قضية " الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف"، ولعل من أهمها: (الاستشهاد بالحديث في اللغة) لمحمد الخضر حسين، و(احتجاج النحويين بالحديث)، لمحمود حسني محمود، و (النحاة والحديث النبوي) للدكتور/ حسن موسى الشاعر، و(موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف) للدكتورة خديجة الحديثي، و(الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية) للدكتور/ محمد ضاري حمادي .

(2) أخرجه مسلم في صحيحه في (كتاب العلم — باب إثم من كذب على النبي، صَلَّى الله عليه وسلم) 1: 8 .

(3) في أصول النحو 48.

(4) أخرجه مسلم في صحيحه في (كتاب النكاح — باب الصداق) 4: 143 — 144، وابن ماجه في سننه في (كتاب النكاح — باب صداق النساء) 1: 608 . وينظر، أيضا: التذييل والتكميل في شرح التسهيل 5: 168 — 170 .

وَيُمْكِنُ الْقَوْلُ: إِنَّهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَمْ يَلْفِظْ بِجَمِيعِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ، بَلْ لَا يُجْزَمُ بِأَنَّهُ قَالَ بَعْضَهَا؛ إِذْ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ قَالَ لَفْظًا آخَرَ مُرَادِفًا لِهَذِهِ الْأَلْفَافِ، فَأَنْتَ الرُّوَاةُ بِالْمُرَادِفِ؛ وَلَمْ تَأْتِ بِلَفْظِهِ لِأَنَّ الْمَعْنَى هُوَ الْمَطْلُوبُ، وَلَا سِيَّما مَعَ تَقَادُمِ السَّمَاعِ، وَعَدَمِ ضَبْطِهِ بِالْكِتَابَةِ، وَالاعْتِمَادِ عَلَى الْحِفْظِ، وَالضَّابِطُ مِنْهُمْ مَنْ ضَبَطَ الْمَعْنَى، وَأَمَّا ضَبْطُ اللَّفْظِ فَبَعِيدٌ جَدًّا وَلَا سِيَّما فِي الْأَحَادِيثِ الطُّوَالِ، وَمَنْ نَظَرَ فِي الْحَدِيثِ أَذْنَى نَظَرَ عِلْمَ الْعِلْمِ الْيَقِينِ أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَرَوُونِ بِالْمَعْنَى.

وَالثَّانِي: أَنَّ اللَّحْنَ وَقَعَ كَثِيرًا فِيمَا رُوِيَ مِنَ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الرُّوَاةِ كَانُوا غَيْرَ عَرَبٍ بِالطَّبْعِ، وَلَا يَعْلَمُونَ لِسَانَ الْعَرَبِ بِصِنَاعَةِ النَّحْوِ، فَوَقَعَ اللَّحْنُ فِي كَلَامِهِمْ وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ذَلِكَ، وَقَدْ وَقَعَ فِي رَوَايَتِهِمْ غَيْرُ الْفَصِيحِ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ، وَنَعْلَمُ قَطْعًا بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ أَفْصَحَ النَّاسِ، فَلَمْ يَكُنْ لِيَتَكَلَّمَ إِلَّا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ، وَأَحْسَنِ التَّرَاكيبِ، وَأَشْهَرِهَا، وَأَجْزَلِهَا، وَإِذَا تَكَلَّمَ بِلُغَةٍ غَيْرِ لُغَتِهِ فَإِنَّمَا يَتَكَلَّمُ بِذَلِكَ مَعَ أَهْلِ تِلْكَ اللُّغَةِ⁽¹⁾.

وَتِلْكَ حُجَجٌ لَمْ يَرْضَ بِهَا عَدَدٌ كَبِيرٌ مِنَ النُّحَاةِ، بَلْ رَدُّوا عَلَيْهَا رَدًّا مَنْطِقِيًّا مُسْتَدًّا بِالْحُجَجِ، وَالْأَدِلَّةِ الْقَاطِعَةِ.

وَقَدْ احْتَجَّ الْأَوَائِلُ بِالْحَدِيثِ، لَكِنَّ احْتِجَاجَهُمْ بِهِ كَانَ قَلِيلًا، وَمِنْهُمْ مَنْ احْتَجَّ بِهِ مَعَ عَدَمِ التَّصْرِيحِ بِأَنَّهُ حَدِيثٌ، وَلَعَدَمِ افْتِتَاعِهِمْ بِتَعْلِيلِ أَبِي حَيَّانٍ، لِذَلِكَ نَجِدُ مِنْهُمْ مَنْ حَاوَلَ أَنْ يُعَلِّلَ هَذِهِ الْقِلَّةَ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِعِلَلٍ رَأَوْهَا أَقْرَبَ إِلَى الْوَاقِعِ فِي نَظَرِهِمْ⁽²⁾.

وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ النُّحَاةِ وَالْمُحَدِّثِينَ نِزَاعٌ حَقِيقِيٌّ يُمْكِنُ أَنْ يُقَاسَ بِنِزَاعِ الْمُحَدِّثِينَ مَعَ الْفُقَهَاءِ، أَوْ بِخِلَافِهِمْ مَعَ الْمُتَكَلِّمِينَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْخِلَافَ الَّذِي كَانَ مُحْتَمَلًا بَيْنَ هَؤُلَاءِ إِنَّمَا كَانَ لِنَعْلَقِهِ بِالنَّشْرِ الْإِسْلَامِيِّ فِي حَالَةِ الْفُقَهَاءِ، أَوْ بِالْمُعْتَقَدِ الدِّينِيِّ فِي حَالَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَلَا يُوجَدُ هَذَا، أَوْ ذَاكَ فِي حَالَةِ النَّحْوِ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا صُورَةٌ مِنَ الْجَفَاءِ، وَالتَّحْقُظُ تُمَثِّلُ الْعِلَاقَةَ بَيْنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالنُّحَاةِ بِسَبَبِ اعْتِمَادِ الْمَنْطِقِ، وَإِحْكَامِ الْعَقْلِ فِي صِنَاعَةِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَإِقَامَةِ أُسُسِهِ وَأَرْكَانِهِ، الْأَمْرُ الَّذِي يَكْشِفُ سِرَّ التَّصَرُّفِ الْكَامِنِ فِي أَهَمِّ كِتَابَيْنِ مُتَقَدِّمَيْنِ

(1) الاقتراح في علم أصول النحو 52 — 53.

(2) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف 400 — 403، والرواية والاستشهاد باللغة 259 — 262.

عَرَفْتُهُمَا الدَّرَاسَاتُ النَّحْوِيَّةُ، وَهُمَا: (الْكِتَابُ) لِسَيِّبِيَّةِ (ت 181هـ عَلَى خِلَافٍ)، وَكِتَابُ (مَعَانِي الْقُرْآنِ) لِلْفَرَّاءِ (ت 207هـ)؛ فَقَدْ احْتَجَّ كِلَاهُمَا بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ بِتَحْقُظٍ وَاضِحٍ، وَهُوَ عِنْدَ الْفَرَّاءِ أَخْفُ كَثِيرًا مِمَّا عِنْدَ سَيِّبِيَّةِ؛ إِذِ الْفَرَّاءُ لَا يَتَرَدَّدُ فِي التَّصْرِيحِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَهُوَ يُورِدُهُ مُسْتَشْهَدًا بِهِ، فِي الْوَقْتِ الَّذِي صَمَتَ فِيهِ سَيِّبِيَّةِ عَنْ ذِكْرِ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ حَدِيثٌ، وَهُوَ يُورِدُهُ فِي مَعْرِضِ الْحُجَّةِ، وَالْبَيَانِ.

الْأَمْرُ الَّذِي أَفْضَى بِالنُّحَاةِ إِلَى التَّخَوُّفِ مِنْ اعْتِمَادِ الْحَدِيثِ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ تَوَثُّقٍ وَاعْتِمَادٍ جَعَلَهُمْ يَتَّبِعُونَ عَنْهُ مَا أَمَكَنَهُمُ الْإِتِّعَادُ، فَكَانَتْهُمْ بَيْنَ نَارَيْنِ: بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِينَ الَّذِينَ أُعْجِبَ النُّحَاةَ بِمَنْهَجِهِمْ فَاعْتَمَدُوهُ، وَلَمْ يَعُدْ فِي أَيْدِيهِمْ الْإِفْلَاتُ مِنْهُ، وَبَيْنَ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ لَمْ يَجِدِ النُّحَاةَ مَا يَطْعَنُونَ بِهِ عَلَيْهِمْ، وَهُمْ يَرَوْنَ فِي تَعَلُّمِ الْحَدِيثِ أَجَلَ صَوْرِ النَّقْلِ الدِّينِيِّ الْحَرِيسِ، وَأَعْلَى دَرَجَاتِ التَّشَدُّدِ الْعِلْمِيِّ الْأَمِينِ، بَلْ قَدْ رَأَوْا فِي مَنْهَجِهِمْ هَذَا الْمَثَلَ الْمُحْتَدَى، وَالْقُدْوَةَ الْعُلْيَا، فَاسْتَضَاؤُوا بِنُورِهِ عَلَى طَرِيقِ الرِّوَايَةِ اللَّغْوِيَّةِ وَالْأَدْبِيَّةِ.

وَيَنْتَهِي الدُّكْتُورُ / مُحَمَّدُ ضَارِي حَمَادِي إِلَى أَنَّ أَوَائِلَ النُّحَاةِ قَدْ خَرَجُوا مِنْ ذَلِكَ الزَّحَامِ بِذَلِكَ الْمَظْهَرِ الْفَرِيدِ فِي قَضِيَّةِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، فَلَمْ يَحْتَجُّوا بِهِ مُتَحَرِّرِينَ، فَإِنَّ ذَلِكَ فَصْمًا لِعَرَى ارْتِبَاطِهِمُ الْوَثِيقَ، وَتَعَامُلِهِمُ الْمَطْلُوقَ مَعَ الْفَقْهِ، وَالْإِعْتِزَالَ فِكْرَةً وَمَنْهَاجًا، وَلَمْ يَرْفُضُوهُ الرِّفْضَ الْبَاتَ؛ حَيْثُ لَمْ تَرِدْ لَهُمْ أَقْوَالٌ فِي هَذَا، وَهَذِهِ كُتُبُهُمْ قَدْ احْتَجَّتْ بِالْحَدِيثِ، فَإِنَّ بِذَلِكَ تَوَرِّطًا لَهُمْ فِي أَنْ يَكُونُوا طَرَفًا فِي مَعْرَكَةٍ عَقَائِدِيَّةٍ عَنِيفَةٍ أَرْهَقَتْ بِهَا أَرْوَاحُ، وَاضْطَرَبَتْ فِيهَا شُعُوبٌ، وَسَمَّاهَا التَّأْرِيخُ: مُحَنَّةُ ابْنِ حَنْبَلٍ (1).

ثَالِثًا: تَأْثِيرُ الْفَقْهِ فِي النَّحْوِ: كَانَ لِلْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ فِي كُلِّ مَرَاكِزِ نُمُوٍّ، وَتَشَعُّبِ مَسَارَاتِهِ، وَمَذَاهِبِهِ، أَنْعَاسٌ وَاضِحٌ فِي طُرُقِ تَفْكِيرِ النُّحَاةِ الْعَرَبِ، وَمَنْهَاجِ بَحْثِهِمْ، وَمَنْهَاجِ تَأْلِيفِهِمْ، وَقَدْ تَجَلَّى بِشَكْلٍ وَاضِحٍ فِي تَأْلِيفِهِمُ النَّحْوِيَّةَ وَلَا سِيَّمَا كُتُبَ الْأُصُولِ مِنْهَا، وَكَانَ هَذَا التَّأْثِيرُ وَاضِحًا كُلَّ الْوُضُوحِ فِي جَانِبَيْنِ مُهِمَّيْنِ:

الْأَوَّلُ: تَأْثِيرُ فُرُوعِ الْفَقْهِ فِي تَقْرِيرِ جُزْئِيَّاتِ النَّحْوِ.

وَالثَّانِي: تَأْثِيرُ الْفَقْهِ فِي مَنْهَاجِ التَّأْلِيفِ النَّحْوِيِّ.

(1) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف 405 — 411.

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ أَثَرَ الْفَقْهِ فِي جُزْئِيَّاتِ النَّحْوِ مَوْضُوعٌ وَاسِعٌ؛ لِأَنَّهُ امْتَدَّ إِلَى كَثِيرٍ مِنْ أَرَءِ النَّحْوِيِّينَ وَعَلَيْهِمْ، وَيَكْتَفِي الْبَاحِثُ مِنْهُ بِمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ؛ فَفِي كَلَامِهِمْ عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ الْوَاقِعَةِ فِي خَبَرٍ (أَمَّا) اضْطِرَّاراً فِي، مِثْلَ قَوْلِ حَارِثِ بْنِ خَالِدٍ الْمَخْزُومِيِّ:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ (1)
كَمَا يَسْتَطْرِدُونَ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ (2)؛ فَهَمْ يَقُولُونَ: "حُذِفَ الْمَقُولُ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بِالْقَوْلِ، فَتَبِعَتْهُ (الفاء) فِي الْحَذْفِ، وَرُبَّ شَيْءٍ يَصِحُّ تَبَعًا، وَلَا يَصِحُّ اسْتِغْنَاءً كَالْحَاجِّ عَنْ غَيْرِهِ يُصَلِّي عَنْهُ رُكْعَتِي الطَّوَافِ، وَلَوْ صَلَّى أَحَدٌ عَنْ غَيْرِهِ ابْتِدَاءً لَمْ يَصِحَّ عَلَى الصَّحِيحِ، وَيُعَقَّبُ الْأُسْتَاذُ / سَعِيدُ الْأَفْغَانِي عَلَى هَذَا قَائِلًا: "وَهَذَا تَأَثُّرٌ بِالْفَقْهِ سَافِرٌ غَيْرُ خَفِيٍّ" (3).

وَيَتَضَحُّ أَثَرُ الْجَانِبِ الثَّانِي بِمُجَرَّدِ الْإِقَاءِ نَظَرَةٍ سَرِيعَةٍ عَلَى أُصُولِ النَّحْوِ، وَمُلَاحَظَةِ مَنَاجِزِ النُّحَاةِ الَّتِي اتَّبَعُوهَا سَوَاءً فِي بُحُوثِهِمْ، أَوْ اسْتِخْلَاصِ أُصُولِ النَّحْوِ، أَوْ طُرُقِ تَأْلِيفِهِمْ؛ إِذْ يَبْدُو بِكُلِّ جَلَاءٍ سَيْرُ النُّحَاةِ عَلَى خُطَى الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ، وَتَقْلِيدُهُمْ فِي مُصْطَلَحَاتِهِمْ، وَيَنْطَلِقُ النُّحَاةُ فِي ذَلِكَ مِنْ اعْتِقَادِهِمْ بِأَنَّ "النَّحْوَ مَعْقُولٌ مِنْ مَقُولٍ، كَمَا أَنَّ الْفَقْهَ مَعْقُولٌ مِنْ مَقُولٍ" (4).

وَيَتَضَحُّ هَذَا التَّأَثُّرُ بِشَكْلِ جَلِيِّ فِي النِّشَابَةِ الْكَبِيرِ فِي الْأُصُولِ (الْأَدِلَّة)؛ إِذْ اتَّبَعَ النَّحْوِيُّونَ الْفُقَهَاءَ فِي أَدِلَّتِهِمُ الْفَقْهِيَّةِ، وَطَبَّقُوهَا عَلَى النَّحْوِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَنْتَجُوهَا مِنْ اسْتِقْرَاءِ الْكُتُبِ النَّحْوِيَّةِ الْأُولَى، وَيَصُوغُوهَا بَعِيدًا عَنْ أَيِّ تَأَثُّيرٍ فِكْرِيٍّ؛ أَيُّ: إِنَّ الَّذِي حَصَلَ فِي الْوَاقِعِ هُوَ أَنَّهُمْ اقْتَبَسُوهَا مِنْ أُصُولِ الْفَقْهِ اقْتِبَاسًا هِينًا دُونَ عَنَاءٍ فِي اسْتِنتَاجِهَا، أَوْ صِيَاغَتِهَا.

وَمِمَّا يَنْبَغُ هَذَا التَّأَثُّرُ، وَيُؤَكِّدُهُ تَأَكِيدًا قَاطِعًا أَنَّنَا نَجِدُ هَذَا النَّحْوِيَّ يَعْتَمِدُ أُصُولًا يَقْرُهَا مَذْهَبُهُ الْفَقْهِيُّ، وَيُهْمِلُ أَصْلًا، أَوْ أَصْلَيْنِ لَا يَقْرُهُمَا ذَلِكَ الْمَذْهَبُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي نَجِدُ الْعَكْسَ عِنْدَ النَّحْوِيِّ الْآخَرِ، فَيَقْرُ مَا أَهْمَلَهُ النَّحْوِيُّ الْأَوَّلُ، وَيُهْمِلُ مَا أَقْرَأَهُ.

(1) ديوانه 45، وشرح المفصل 7: 134، 9: 412، وخزانة الأدب 1: 452 .

(2) الآية 106 من سورة آل عمران.

(3) في أصول النحو 91 — 92.

(4) نزهة الألباء 54.

وَمِنْ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ الَّتِي تُوجَدُ فِي كُلِّ مِنَ الْفَقْهِ وَالنَّحْوِ: السَّمَاعُ، وَالنَّقْلُ، وَالْقِيَاسُ، وَاسْتِصْحَابُ الْحَالِ، وَالِاسْتِحْسَانُ، وَالْإِجْمَاعُ.

إِذَا يَجَدُ الْمَرْءُ فِي كُتُبِ أُصُولِ النَّحْوِ حَدِيثًا مُفَصَّلًا عَنِ (الْقِيَاسِ)، مَثَلًا؛ حَيْثُ يُقَسِّمُونَهُ كَمَا قَسَّمَهُ الْفُقَهَاءُ أَرْبَعَةَ أَرْكَانٍ: أَصْلٌ، وَفَرْعٌ، وَحُكْمٌ، وَعِلَّةٌ. كَمَا يَجَدُ أَنَّ أَقْسَامَ الْقِيَاسِ هِيَ الَّتِي فِي أَقْسَامِ الْقِيَاسِ الْفَقْهِيِّ مِنْ قِيَاسِ الْعِلَّةِ، وَقِيَاسِ الشَّبَهِ، وَقِيَاسِ الطَّرْدِ (1).

وَلَا يَخْتَلِفُ مَفْهُومُ (الِاسْتِصْحَابِ) عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ عَمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْفُقَهَاءُ؛ إِذَا يَعْرِفُهُ النُّحَاةُ بِـ (إِقْبَاءِ حَالِ اللَّفْظِ عَلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ عِنْدَ عَدَمِ وُجُودِ دَلِيلِ النَّقْلِ مِنَ الْأَصْلِ) (2)، وَهُوَ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ يَعْنِي: "أَنَّ الْحُكْمَ الثَّابِتَ يَسْتَمِرُّ حَتَّى يُوجَدَ دَلِيلٌ بَغَيْرِهِ، وَقَدْ أَكْثَرَ الْحَنَابِلَةُ مِنَ الْأَخْذِ بِهَذَا الْأَصْلِ" (3).

وَكَمَا تَحَدَّثَ الْفُقَهَاءُ بِإِسْنَادٍ عَنِ النَّصِّ أَكْثَرَ النُّحَاةُ مِنْ بُحُوثِهِمْ فِيهِ؛ فَقَدْ خَصَّصَتْ كُتُبُ أُصُولِ النَّحْوِ فُصُولًا لِيَحْتِثُ طُرُقَ النَّقْلِ، وَثِقَةَ النَّاقِلِينَ، وَالرُّوَاةِ، وَانْقِسَامَ النَّقْلِ إِلَى تَوَاتُرٍ وَآحَادٍ، وَشُرُوطِ نَقْلِ التَّوَاتُرِ (4). وَكَذَلِكَ أَكْثَرُوا مِنْ بَحْثِ قَبُولِ نَقْلِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَقَبُولِ الْمُرْسَلِ وَالْمَجْهُولِ (5).

أَمَّا الْإِجْمَاعُ فَقَدْ وَرَدَ بَحْثُهُ فِي الْعِلْمَيْنِ؛ إِذَا تَحَدَّثَ فِيهِ الْفُقَهَاءُ، فَقَالُوا: "وَهُوَ إِجْمَاعُ الْمُجْتَهِدِينَ فِي عَصْرِ مِنَ الْعُصُورِ عَلَى حُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ حُجَّةٌ" (6).

وَيُلَاحَظُ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ اتِّفَاقٍ وَاضِحٍ فِي أُصُولِ كُلِّ مِنَ الْفَقْهِ، وَالنَّحْوِ أَنَّ النُّحَاةَ سَارُوا عَلَى مَنَاهِجِ الْفُقَهَاءِ فِي اسْتِنبَاطِهِمْ أُصُولَ الْفَقْهِ، وَهُوَ عِلْمٌ يَخْتَلِفُ عَنِ النَّحْوِ فِي طَبِيعَتِهِ وَمَصَادِرِ أَحْكَامِهِ، وَيُمْكِنُ التَّكْيِيدُ بِكُلِّ ثِقَةٍ عَلَى أَنَّ أُصُولَ النُّحَاةِ لَمْ تَأْتِ نَتِيجَةً لَاسْتِقْرَاءِ الْأَحْكَامِ وَالظُّوَاهِرِ النَّحْوِيَّةِ فِي الْمُؤَلَّفَاتِ النَّحْوِيَّةِ الْأُولَى، نَحْوَ كِتَابِ سَبِيْلِهِ عَلَى سَبِيلِ

(1) لمع الأدلة 15 — 115.

(2) لمع الأدلة 141، والاقتراح 72.

(3) تاريخ المذاهب الإسلامية 2: 334، 345.

(4) الخصائص 3: 309.

(5) لمع الأدلة 81 — 91.

(6) تاريخ المذاهب الإسلامية 2: 163.

المثال، بل جاءت قوالب جاهزة لنتائج مبلورة توصل إليها علماء الفقه؛ لتشخيصهم أدلة الفقه، وقد ذكر أن الدليل على هذا الاقتباس هو خضوع النحاة لاتجاهات مذاهبهم الفقهية في اعتماد هذا الأصل، أو ذاك، وتلك ظاهرة بيّنة يستطيع الباحث استنتاجها بمجرد معرفة مذهب ذلك النحوي.

ومن ذلك ما أمكن ملاحظته من آثار المذهب الحنفي في منهج ابن جني في أصول النحو، واهتمامه بالعلّة؛ إذ يجد الباحث لها عنده أبواباً منها: تخصيص العلة، والفرق بين العلة والسبب، وتعارض العلل، والعلة المنعديّة، والعلة القاصرة، والمعلول بعلتين⁽¹⁾.

أما المذهب الظاهري فقد كان ذا أثر واضح في مناهج النحاة، وطريقة تفكيرهم، وأساليبهم، وتبرز أهميّة أثر هذا المذهب في موجة الكتب الحديثة التي تبنت نتاج هذا الأثر المتمثل في دعوة ابن مضاء القرطبي لإلغاء العامل، والعلل الثواني، والثالث، ورفض القياس، وغيرها من الآراء التي تضمنتها كتابه (الرد على النحاة).

ولبيان أهميّة هذا الأثر، وغيره من الآثار السابقة للمذاهب الفقهية في النحو العربي، يقول الأستاذ/ أحمد أمين: "إنّ هؤلاء النحويين جميعهم كانوا يدورون في فلك سيبويه، فإن اجتهد أحد، ك: ابن مالك، وأبي حيان، فكالذي نسبه في الفقه (اجتهاد مذهب لا اجتهاداً مطلقاً)؛ فقد وضع الخليل، وتلميذه سيبويه بناءً في النحو قويّ الدعائم لم يسهل هزّه، ولا نقضه، إنّما الذي خرج، واجتهد اجتهاداً مطلقاً هو ابن مضاء الأندلسي القرطبي"⁽²⁾.

واجتهاد ابن مضاء هذا يستند إلى قاعدة ثابتة أرساها مؤسس المذهب الظاهري في القرن الثالث الهجري داود بن علي الأصقحاني (ت270هـ).

والمذهب الظاهري لا يعترف إلا بالنص فقط؛ إذ لا يجوز الحكم بالنّية في شيء من الأشياء كلّها إلا بنص كلام الله تعالى، أو بنص كلام النبي، صلى الله عليه وسلم، أو بما صح عنه من نص، أو إقرار، أو إجماع عن جميع علماء الأمة؛ فهم لا يعترفون بالقياس؛ لأنه ليس بنص، ولا إجماع، وهو في نظرهم قيمة فكرية مجردة يناقشونها عند من اعترفوا بها، لا وسيلة منهجية يعترفون بها؛ ويثبتون بها الأحكام؛ لأنه لا حاجة

(1) الخصائص 1: 162 – 163 .

(2) ظهر الإسلام 3: 95.

بِالنُّصُوصِ الدِّينِيَّةِ إِلَى اصْطِنَاعِ تِلْكَ الْوَسِيلَةِ؛ فَفِيهَا وَحْدَهَا لَدَيْهِمُ الْغَنَاءُ⁽¹⁾.

كَمَا أَنَّ الْمَذْهَبَ الظَّاهِرِيَّ لَمْ يَقْبَلِ الْعِلَلَ الْعَقْلِيَّةَ الَّتِي يَبْتَدِعُهَا الْعَقْلُ لَكِنَّهُ ارْتَضَى الْأَسْبَابَ الَّتِي هِيَ صِفَاتٌ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا الْحُكْمُ بِشَرَطِ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الصِّفَاتُ مَنْصُوصًا عَلَيْهَا، وَيَحْدُدُ ابْنُ مَضَاءٍ الْقُرْطُبِيُّ مُهِمَّاتِ كُلِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْعِلَلِ، فَيَقُولُ: "فَالْفَرْقُ بَيْنَ الْعِلَلِ الْأُولَى، وَالْعِلَلِ الثَّوَانِي: أَنَّ الْعِلَلَ الْأُولَى بِمَعْرِفَتِهَا تَحْصُلُ لَنَا الْمَعْرِفَةُ بِالنُّطْقِ بِكَلَامِ الْعَرَبِ الْمُدْرِكِ مِنَّا بِالنَّظَرِ، وَالْعِلَلُ الثَّوَانِي هِيَ الْمُسْتَعْنَى عَنْهَا فِي ذَلِكَ، وَلَا تَفِيدُنَا إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ أُمَّةٌ حَكِيمَةٌ"⁽²⁾.

وَمِنْ كُلِّ مَا تَقَدَّمَ يَتَضَيِّحُ أَنَّ الْفَقْهَ الْإِسْلَامِيَّ كَثِيرُ التَّغْلُغِ فِي النَّحْوِ، فَطَبَعَ التَّأَلِيفُ النَّحْوِيَّةَ بِأَثَارِهِ الْوَاضِحَةِ، وَوَسَمَّيْنَاهَا بِكَثِيرٍ مِنْ سِمَاتِهِ سَوَاءً فِي مَنَاجِهِهِ فِي الْبَحْثِ، أَوْ طَرِيقِ تَفْكِيرِ الْفُقَهَاءِ، أَوْ مُصْطَلَحَاتِهِمْ، أَوْ مَفَاهِيمِهِمْ، وَلَا سِيَّما فِي الْعُصُورِ النَّحْوِيَّةِ اللَّاحِقَةِ لَزِمَ ظُهُورُ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ، وَذَلِكَ وَهْنٌ فِي مَنَاجِهِ النَّحْوَةِ، وَكَسَلٌ فِي عَمَلِهِمْ؛ إِذْ كَانَ يَوْسَعِيهِمْ الْخُرُوجُ بِنَتَائِجِ أَدَقِّ فِي تَحْدِيدِ أُصُولِ النَّحْوِ لَوْ أَنَّهُمْ نَحَرُوا جَانِبًا كُلَّ تَبَعِيَّةٍ فِكْرِيَّةٍ، وَقَامُوا بِاسْتِقْرَاءِ أَحْكَامِ النَّحْوَةِ الْأَوَائِلِ، وَاسْتِخْلَاصِ الْأُصُولِ مِنَ الْوَاقِعِ النَّحْوِيِّ وَاللُّغَوِيِّ، وَإِطْلَاقِ الْاصْطِلَاحَاتِ النَّحْوِيَّةِ الْمُسْتَقَّةِ مِنَ الْمَفَاهِيمِ النَّحْوِيَّةِ ذَاتِهَا، وَلَكَانَتْ أُدْلَى، وَأَحْكَامٌ، وَمُصْطَلَحَاتٌ، وَرُبَّمَا أَسَالِيبُ غَيْرُ مَا عُرِفَ فِي الْكُتُبِ النَّحْوِيَّةِ وَلَا سِيَّما كُتُبِ الْأُصُولِ.

رَابِعًا: تَأْثِيرُ عِلْمِ الْكَلَامِ فِي النَّحْوِ، وَمَنَاجِهِهِ: إِنَّ الْحَدِيثَ عَنْ تَأْثِيرِ عِلْمِ الْكَلَامِ فِي مَنَاجِهِ النَّحْوَةِ الْعَرَبِ يَشْغُلُ حِيزًا مُهِمًّا فِي تَفْكِيرِ الْبَاحِثِينَ الْمُحْدِثِينَ وَكِتَابَاتِهِمْ؛ فَهُمْ يَعَزُّونَ كُلَّ حَرَكَةٍ مِنْ حَرَكَاتِ التَّجْدِيدِ فِي النَّبْوِيَّةِ، أَوْ الْأُسْلُوبِ، أَوْ الْبَحْثِ النَّحْوِيِّ، إِلَى انْتِمَاءِ النَّحْوَةِ الْقَائِمِينَ بِهَا إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْكَلَامِ.

وَلَقَدْ حَاوَلَ عَدَدٌ مِنْ أَوْلِيَاءِ الْبَاحِثِينَ الْمُبَالِغَةِ فِي هَذَا مُبَالِغَةً قَدْ تَعَدُّو الْحَقِيقَةَ، وَتَزِيدُ عَلَى مَا فِيهَا مِنْ عَنَاصِرٍ وَقَعَتْ فِعْلًا، وَبَسَبَبِ هَذِهِ الْمُبَالِغَةِ نَزَعَ أَهْلُ الْكَلَامِ لَأَسْبَابٍ لَاحِقَةٍ إِلَى دِرَاسَةِ الْفَلَسَفَةِ، وَالْمَنْطِقِ الْيُونَانِيِّينَ، عِلَاوَةً عَلَى مَا يُوجِبُونَهُ مِنْ إِطْلَاعٍ عَلَى مَعَارِفَ

(1) خصائص مذهب الأندلس النحوي 31.

(2) الرد على النحاة 152.

وَعُلُومٍ أُخْرَى، وَفِي هَذَا يَقُولُ الْجَاحِظُ وَهُوَ زَعِيمُ طَائِفَةٍ مِنْ طَوَائِفِ الْمُتَكَلِّمِينَ: "وَلَا يَكُونُ الْمُتَكَلِّمُ جَامِعًا لِأَفْطَارِ الْكَلَامِ مُتِمِّكًا فِي الصَّنَاعَةِ يَصْلُحُ لِلرِّيَاسَةِ حَتَّى يَكُونَ الَّذِي يُحْسِنُ مِنْ كَلَامِ الدِّينِ فِي وَزْنٍ الَّذِي يُحْسِنُ مِنْ كَلَامِ الْفَلَسَفَةِ، وَالْعَالِمُ عِنْدَنَا هُوَ الَّذِي يَجْمَعُهُمَا، وَالْمُصِيبُ الَّذِي يَجْمَعُ بَيْنَ تَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ، وَإِعْطَاءِ الْبِدَائِعِ حَقَائِقَهَا مِنَ الْأَعْمَالِ (1).

وَالْمُتَكَلِّمُونَ بِسَبَبِ مَنَهِجِهِمُ الْعَقْلِيَّ هَذَا فِي خُصُومَةٍ مَعَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ، وَكَانَتْ هُنَاكَ خُصُومَةٌ أَشَدَّ وَأَعْنَفَ بَيْنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْمُتَكَلِّمِينَ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْحَى الْمُتَكَلِّمِينَ مَنْحَى عَقْلِيٌّ، وَمَنْحَى الْمُحَدِّثِينَ مَنْحَى نَفْلِيٌّ، وَشَتَانٌ بَيْنَ الْمَنَهِجَيْنِ، وَكَانَ أَشَدَّهُمْ فِي ذَلِكَ الْمُعْتَزَلَةُ (2).

وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ أَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ الْعَقْلِيَّ الَّذِي كَانَ يَعْضُضُ كُلَّ شَيْءٍ عَلَى الْعَقْلِ لِيَبْرَى مَدَى قَبُولِهِ، أَوْ رَفْضِهِ، كَانَ وَرَاءَ كُلِّ الْإِنْجَازَاتِ الَّتِي حَقَّقَهَا النُّحَاةُ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ، وَلَيْسَ اشْتِغَالُهُمْ بِالْفَلَسَفَةِ هُوَ السَّبَبُ الرَّئِيسُ، بَلْ كَانَ عَامِلًا مُسَاعِدًا فِي تَحْقِيقِ تِلْكَ الْإِنْجَازَاتِ سِوَاءً فِي مَنَاهِجِ النَّالِيفِ أَوْ فِي مَنَاهِجِ التَّفَكِيرِ النَّحْوِيِّ.

وَقَبْلَ إِثْرَادِ بَعْضِ مَظَاهِرِ هَذَا التَّأْثِيرِ لَا بُدَّ مِنَ التَّذْكِيرِ بِأَنَّ عَدَدَ النُّحَاةِ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ كَبِيرٌ جِدًّا، يَقُولُ الْأُسْتَاذُ / سَعِيدُ الْأَفْغَانِي: "وَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ الْقِيَاسَ أَدَاتُهُ الْعَقْلُ، وَأَنَّ أُمَّةَ الْقِيَاسِ فِي النَّحْوِ سَيِّبَوِيَّةٌ، وَالْفَرَّاءُ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ، وَالرُّمَّانِيُّ، وَابْنُ جَنِّي، وَالزَّمَخْشَرِيُّ، وَأَحْزَابُهُمْ كُلُّهُمْ كَانُوا مُعْتَزَلَةً، بَلْ إِنَّ الرُّمَّانِيَّ (ت 384 هـ) مِنْهُمْ كَانَ يُفْتِي فِي الْكَلَامِ عَلَى مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ، وَمَعَ أَنَّ لَهُ سِتَّةَ كُتُبٍ عَلَى كِتَابِ سَيِّبَوِيَّةٍ، وَأَنَّ كُتُبَهُ فِي الْكَلَامِ أَكْثَرُ مِنْ كُتُبِهِ فِي اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ بِكَثِيرٍ، وَالْإِعْتِزَالُ كَمَا تَعَلَّمَ مِنْهُمْ يَسْتَدِلُّ إِلَى تَحْكِيمِ الْعَقْلِ مَعَ الْمُحَافَظَةِ عَلَى الدِّينِ، وَهُوَ مِنْهُمْ فِي الْبَحْثِ، وَالتَّجَرُّبَةِ، وَالْإِسْتِدْلَالِ الْعَقْلِيِّ، وَالشَّكِّ، وَالْقِيَاسِ.

وَيُضِيفُ قَائِلًا: "إِنَّ النُّحَاةَ الْمُعْتَزَلَةَ كَثِيرُونَ جِدًّا، وَمِنْ بَيْنِهِمُ الْغَالِي فِي اعْتِزَالِيَّتِهِ، وَتُعْرَفُ كَثَرَتُهُمْ مِنْ سَرْدِ أَحَدِ كُتُبِ الطَّبَقَاتِ، وَيُظْهَرُ أَنَّ الْقُدَمَاءَ عُنُوا بِجَمْعِ تَرَاجِمِ الْمُعْتَزَلَةِ

(1) الحيوان 2: 134.

(2) ضحى الإسلام 2: 134، وينظر، أيضاً: تاريخ المذاهب الإسلامية 1: 158—159.

وهذه الكثرة في عدد النُحَاة الْمُعْتَزَلَةِ دَلِيلٌ عَلَى وُجُودِ أَثَرٍ كَبِيرٍ فِي مَنَاهِجِ النُّحَاةِ جَاءَ بِتَأْثِيرِ تَشَبُّعِ أُولَئِكَ النُّحَاةِ بِمَسَارَاتِ الْمَنَهَجِ الْعَقْلِيِّ لِلْمُعْتَزَلَةِ الَّذِي اتَّصَفَ بِالتَّحَرُّرِ مِنْ خُضُوعِ الْعَقْلِ لِلْمَوْرُوثِ بِشَكْلٍ مُطْلَقٍ؛ فَقَدْ كَانَ مِنْ بَيْنِ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ الشَّيْعَةِ؛ وَالْمُعْتَزَلَةِ الَّذِينَ كَانُوا يَتَقَبَّلُونَ النِّقَافَةَ الْأَجْنِبِيَّةَ لِيَنْتَفِعُوا بِهَا فِي مَذَاهِبِهِمُ الْكَلَامِيَّةَ، وَهَاتَانِ الطَّائِفَتَانِ كَانَتَا مِنْ أَوَائِلِ الْمُشْتَغِلِينَ بِعِلْمِ الْكَلَامِ، وَلَيْسَ بِغَرِيبٍ إِذْنًا أَنْ نَذْكُرَ تَأْثِيرَ عِلْمِ الْكَلَامِ فِي الدِّرَاسَةِ النَّحْوِيَّةِ الْبَصْرِيَّةِ، وَقَدْ عُرِفَ أَنَّ شُبُوحَ الْبَصْرَةِ، وَمِنْ أَشْهَرِهِمُ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ، كَانُوا مِنَ الْمُشْتَغِلِينَ بِعِلْمِ الْكَلَامِ سِوَا مَا انْتَمَى مِنْهُمْ إِلَى الشَّيْعَةِ، أَوْ انْتَمَى إِلَى الْمُعْتَزَلَةِ، أَوْ مِنْ حَذَا حَذَوِ هَاتَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ فِي التَّأَثُّرِ بِالْمَنْطِقِ، وَعِلْمِ الْكَلَامِ⁽²⁾.

وَهَذَا الْقَوْلُ فِي بَعْضِ تَفْصِيلاتِهِ يُجَافِي الْحَقِيقَةَ، فَلَيْسَ عُلَمَاءُ الْبَصْرَةِ وَحْدَهُمْ مَنْ تَأَثَّرَ بِعِلْمِ الْكَلَامِ، بَلْ كَثِيرٌ مِنَ النُّحَاةِ الْكُوفِيِّينَ كَانُوا مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ، وَمِنْ الْمُتَأَثِّرِينَ كَثِيرًا بِمَنَاهِجِ تَفْكِيرِهِمْ، إِضَافَةً إِلَى أَنَّ الْفَرَاءَ الَّذِي يُعَدُّ أَهَمَّ شُبُوحِ هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ كَانَ مُعْتَزَلِيًّا، يَقُولُ الدِّكْتُورُ / شَوْقِي ضَيْفَ عَنِ الْفَرَاءِ: "وَأَخَذَ يَنْكَبُ مِنْذُ نَشَأَتِهِ عَلَى حَلَقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ، وَالْقُرَّاءِ، أَمْثَالِ: أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَاخْتَلَفَ إِلَى حَلَقَاتِ الْفُقَهَاءِ، وَرَوَاةِ الْأَشْعَارِ، وَالْأَخْبَارِ، وَالْأَيَّامِ، وَنَظُنُّ طَنَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ حِينَئِذٍ إِلَى حَلَقَاتِ الْمُعْتَزَلَةِ الَّتِي كَانَتْ مَهْوًى قُلُوبِ الشَّبَابِ، وَالْمُتَّقِينَ، وَالْأَدَبَاءِ فِي الْبَصْرَةِ، وَأَنَّهُ تَلَقَّنَ حِينَئِذٍ مَبَادِي الْأَعْتِزَالِ، وَظَلَّ مُؤْمِنًا بِهَا حَقِيًّا، مِمَّا جَعَلَ الَّذِينَ تَرَجَّمُوا لَهُ يَقُولُونَ: إِنَّهُ كَانَ مُتَكَلِّمًا يَمِيلُ إِلَى الْأَعْتِزَالِ، وَآثَارُ اعْتِزَالِهِ وَاضِحَةٌ فِي كِتَابِهِ (مَعَانِي الْقُرْآنِ)؛ إِذْ نَرَاهُ فِيهِ يَتَوَقَّفُ مِرَارًا لِلرَّدِّ عَلَى الْجَبَرِيَّةِ، وَلَعَلَّ صِلَتَهُ بِالْأَعْتِزَالِ وَالْمُعْتَزَلَةِ هِيَ الَّتِي دَفَعَتْهُ إِلَى قِرَاءَةِ كُتُبِ الْفَلَسَفَةِ، وَالطَّبِّ، وَالنُّجُومِ؛ فَقَدْ كَانَ الْمُعْتَزَلَةُ يَحْرِصُونَ عَلَى قِرَاءَةِ هَذِهِ الْكُتُبِ⁽³⁾.

وَيُؤَكِّدُ الْأُسْتَاذُ / أَحْمَدُ أَمِينُ اعْتِنَاقَ الْفَرَاءِ لِلْأَعْتِزَالِ، مَعَ إِيْرَادِ بَعْضِ النَّمَاذِجِ لِذَلِكَ

(4).

(1) في أصول النحو 92 — 93.

(2) تاريخ النحو وأصوله 73.

(3) المدارس النحوية (ضيف) 192.

(4) ضحى الإسلام 2: 308.

وَعِنْدَ ذِكْرِ مَظَاهِرِ أَثَرِ عِلْمِ الْكَلَامِ فِي مَنَاهِجِ النُّحَاةِ فَإِنَّ هَذَا الْأَثَرَ يَتِمَّتُ فِي نَقْطَتَيْنِ
أَسَاسِيَّتَيْنِ تَنْشَعِبُ مِنْهُمَا كُلُّ فُرُوعِ ذَلِكَ الْأَثَرِ وَشُعْبِهِ، وَهُمَا:

أ - كَثْرَةُ عَدَدِ النُّحَاةِ الْمُعْتَزِلَةِ، وَهُوَ لَاءُ النُّحَاةِ يَرْتَبِطُ بِأَسْمَائِهِمْ كُلِّ مَلَامِحِ التَّطَوُّرِ فِي
مَنَاهِجِ التَّأْلِيفِ سَوَاءً فِي التَّبْوِيبِ، أَوْ فِي الْأُسْلُوبِ، أَوْ طَرِيقَةِ الْبَحْثِ، وَالتَّفْكِيرِ، وَالْجَدْلِ،
وَالنَّقَاشِ، وَالْحَوَارِ، وَالْحُدُودِ، وَالْمُصْطَلَحَاتِ، وَطَرِيقَةِ الْاسْتِشْهَادِ، وَالتَّعْلِيلِ، وَالتَّحْلِيلِ،
وَعَبْرَهَا.

ب - اعْتِمَادُ الْعَقْلِ أَسَاسًا فِي اخْتِيَارِ صِحَّةِ الْأَقْوَالِ، وَالْأَعْمَالِ، وَإِطْلَاقِ الْحُرِّيَّةِ لِلْعَقْلِ
فِي الْبَحْثِ، وَالْاسْتِدْلَالِ، وَالتَّحْرِي، وَالْمُنَاقَشَةِ، وَالْبَحْثِ.

وَيُمْكِنُ الْقَوْلُ: إِنَّ مَا تَوَصَّلَ لَهُ الدُّكْتُورُ/ عبد الرحمن السيد هُوَ الرَّأْيُ الصَّوَابُ فِي
تَحْدِيدِ أُطُرِ هَذَا التَّأْثِيرِ، فَهُوَ يَقُولُ: "هَذِهِ النُّقَّةُ بِالنَّفْسِ الَّتِي لَا حَدَّ لَهَا، وَهَذِهِ الْحُرِّيَّةُ الْمُطْلَقَةُ
الَّتِي مَنَحَهَا الْمُعْتَزِلَةُ الْعَقْلَ بَعْدَ إِيمَانِهِمْ بِاللَّهِ، وَرِضَاهُمْ بِدِينِهِ، وَالَّتِي خَوَّلَتْ لَهُمْ أَنْ يَنْظُرُوا
فِيمَا وَرَدَ مِنْ آثَارِ، فَإِنْ وَافَقَتِ الْعَقْلَ، وَانْفَقَتِ مَعَ الدِّينِ قُبِلَتْ، وَإِنْ صَادَرَتْ ذَلِكَ رُفِضَتْ،
وَقَدْ انْتَقَلَتْ إِلَى نَحْوِيٍّ الْبَصَرَةَ فَرَأَيْنَاهُمْ لَا يَقِفُونَ جَامِدِينَ أَمَامَ النُّصُوصِ الَّتِي رُوِيَتْ لَهُمْ،
بَلْ عَرَضُوهَا عَلَى مَا عِنْدَهُمْ مِنْ آثَارِ، وَمَا اطْمَأَنَّنُوا إِلَيْهِ مِنْ أَسَالِيبِ، فَمَا وَجَدُوهُ مِنْهَا
مُوَافِقًا لَهَا مُتَمَشِّيًا مَعَهَا أَقْرَأُوا صِحَّتَهُ، وَأَجَازُوا اسْتِعْمَالَهُ، وَمَا خَالَفَهَا رُفِضَ، وَطُرِحَ إِذَا
كَانَ مَجْهُولَ الْقَائِلِ، أَوْ حُكْمَ بَصَرُورَتِهِ إِذَا كَانَ قَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ ذُوْنَ النَّثْرِ، أَوْ حُكْمَ
بِقَلَّتِهِ، وَشُدُوذِهِ إِذَا سَلِمَ طَرِيقُهُ، وَعُدِلَ رُؤَاؤُهُ، وَلَكِنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْكَثَرَةِ الْغَالِبَةِ، وَالْاسْتِعْمَالَاتِ
الشَّائِعَةِ، وَكُلُّ هَذَا فِي رَأْيِهِمْ يُوقَفُ عِنْدَهُ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

وَكَمَا ظَهَرَ تَأْثَرُ النَّحْوِيِّينَ بِالْمُتَكَلِّمِينَ فِيمَا مَنَحُوهُ أَنْفُسَهُمْ مِنْ حُرِّيَّةٍ فِي قَبُولِ الشُّوَاهِدِ،
أَوْ رَفْضِهَا ظَهَرَ كَذَلِكَ فِي أَسَالِيبِ حُجَجِهِمْ، وَطُرُقِ جِدَالِهِمْ، وَفِيمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ
مُصْطَلَحَاتٍ، وَمَا اتَّخَذُوهُ مِنْ أُصُولٍ⁽¹⁾.

وَلَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ جَنِّي بِجَانِبٍ مِنْ أَثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي النَّحْوِ، فَقَالَ: "اعْلَمْ أَنَّ عِلَلَ
النَّحْوِيِّينَ، وَأَعْنِي بِذَلِكَ خُذَاقَهُمُ الْمُتَقِينِ، لَا أَلْفَافَهُمُ الْمُسْتَضْعَفِينَ، أَقْرَبُ إِلَى عِلَلِ الْمُتَكَلِّمِينَ،
مِنْهَا إِلَى عِلَلِ الْمُتَفَقِّهِينَ؛ وَذَلِكَ أَنََّّهُمْ إِنَّمَا يُحِيلُونَ عَلَى الْحِسِّ، وَيَحْتَجُّونَ فِيهِ بِثِقَلِ الْحَالِ، أَوْ

خَفَّتْهَا عَلَى النَّفْسِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ حَدِيثُ عَلِّ الْفَقْهِ⁽¹⁾.

وَيَذْكُرُ الْأُسْتَاذُ/ مازن المبارك جَانِبًا آخَرَ مِنْ جَوَانِبِ أَثَرِ عِلْمِ الْكَلَامِ فِي النَّحْوِ قَائِلًا: "وَأَمَّا السِّيَرُافِيُّ فَقَدْ تَأَثَّرَ أُسْلُوبُهُ بِأَسَالِيبِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الْجَدَلِ، وَمُحَاوَلَةِ الْإِقْنَاعِ"⁽²⁾.

وَيُجْمَلُ الدُّكْتُورُ/ عبد الفتاح شلبي جَوَانِبَ هَذَا التَّأْثِيرِ قَائِلًا: قَالُوا: وَمَا زَالَ النَّحْوُ مَجْنُونًا حَتَّى عَقَلَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ، وَالتَّوَسُّعُ فِي فَلْسَفَةِ النَّحْوِ، أَوْ التَّعْلِيلِ لِمَسَائِلِهِ أَثَرٌ مِنْ أَثَارِ اصْطِغَاغِ الْحَيَاةِ الْعِلْمِيَّةِ بِالصَّبْغَةِ الْفَلَسَفِيَّةِ، وَذِيُوعِ مَنَاهِجِ الْمُتَكَلِّمِينَ"⁽³⁾.

وَلَعَلَّ فِي هَذِهِ النُّصُوصِ مَا يُعْطِي الْبُرْهَانَ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا طَرَأَ عَلَى مَنَاهِجِ النُّحَاةِ فِي الْبَحْثِ وَالتَّأْلِيفِ إِنَّمَا جَاءَ بِتَأْثِيرِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلَا سِيَّمَا عِلْمَ الْكَلَامِ الَّذِي نَظَرَ فِي الْفَلْسَفَةِ، وَاسْتَوْعَبَهَا، وَأَخَذَ مِنْهَا مَا يَخْدُمُ مَنَاهِجَهُ.

المبحث الثاني

فَرَضِيَّةُ تَأْثِيرِ ثَقَافَاتٍ غَيْرِ عَرَبِيَّةٍ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ

أَوَّلًا: تَأْثِيرُ الثَّقَافَةِ السَّرِّيَانِيَّةِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ:

لَقَدْ ذَهَبَ فَرِيقٌ مِنَ الْعَرَبِ وَالْمُسْتَشْرِقِينَ إِلَى أَنَّ نَشَأَةَ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ لَيْسَتْ وَلِيدَةً الْبَيْئَةِ الثَّقَافِيَّةِ لِلْبَيْئَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَحْدَهَا، وَلَيْسَتْ نِتَاجًا خَالِصًا لِلثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَإِنَّمَا هِيَ امْتِدَادٌ لِأَصُولٍ غَيْرِ عَرَبِيَّةٍ مِنْ سَرِّيَانِيَّةٍ، وَيُونَانِيَّةٍ، وَفَارِسِيَّةٍ، وَعِبْرِيَّةٍ، وَهِنْدِيَّةٍ، وَغَيْرِهَا.

وَيَقْدِّمُ الدُّكْتُورُ/ علي أبو المكارم الدُّكْتُورُ/ حسن عون عَلَى أَنَّهُ أَقْوَى الدَّاهِيَيْنِ إِلَى هَذَا الرَّأْيِ⁽⁴⁾؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ: "وَلَدَيْنَا مِنَ الْأَدْلَةِ مَا يُبَيِّنُ فِي وَضُوحٍ أَنَّ أَبَا الْأَسْوَدِ قَدْ اسْتَمَدَّ طَرِيقَةً نَقَطَ الشَّكْلِ مِنْ لُذُنِ النُّحَاةِ السَّرِّيَانِيِّينَ؛ وَمِنْ هَذِهِ الْأَدْلَةِ أَنَّ أَبَا الْأَسْوَدِ قَدْ اتَّخَذَ مِنَ الْعِرَاقِ مَوْطِنًا، وَكَانَ بِهَا وَالِيًا إِدَارِيًّا، وَفِيهَا عَالِمًا لُغَوِيًّا، وَزَعِيمًا دِينِيًّا.

وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْبَيْئَةَ كَانَتْ قَبْلَ الْفَتْحِ الْعَرَبِيِّ، وَبَعْدَهُ مَغْرُورَةً بِاللُّغَةِ السَّرِّيَانِيَّةِ، وَبِالْمَعَارِفِ السَّرِّيَانِيَّةِ، وَكَانَتْ إِلَى جَانِبِ ذَلِكَ أَهْلَةً بِالْعُلَمَاءِ السَّرِّيَانِ، وَمِيدَانًا لِدِرَاسَاتِهِمْ،

(1) الخصائص 1: 48 – 49.

(2) الرمانى النحوي 44.

(3) من أعيان الشيعة: أبو علي الفارسي 457.

(4) المدخل إلى دراسة النحو العربي 1: 92.

وَمُنَاقَشَاتِهِمْ، وَجَدَلِهِمْ، لَا مِنْ النَّاحِيَةِ الدِّينِيَّةِ، أَوْ الْفَلَسَفِيَّةِ فَقَطْ، وَلَكِنْ فِي مُخْتَلَفِ الْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ، وَمِنْهَا: اللُّغَةُ، وَالنَّحْوُ.

وَنَحْنُ نَعْلَمُ، أَيْضًا، أَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ قَدْ تَعَرَّضَتْ بَعْدَ اتِّسَاعِ الْفُتُوحِ الْإِسْلَامِيَّةِ إِلَى نَفْسِ الْأُزْمَةِ الَّتِي تَعَرَّضَتْ لَهَا اللُّغَةُ السَّرِّيَانِيَّةُ فِي خِلَالِ الْقَرْنَيْنِ الرَّابِعِ وَالْخَامِسِ بَعْدَ الْمِيلَادِ فِي ظُهُورِ لُغَاتٍ أُخْرَى فِي مِيدَانِ الْحَدِيثِ، وَالْكِتَابَةِ، وَانْتِشَارِ اللَّحْنِ بَيْنَ النَّاطِقِينَ، وَالْخَوْفِ مِنْ أَنْ يَمْتَدَّ هَذَا اللَّحْنُ إِلَى نُصُوصِ الْكِتَابِ الْمُقَدَّسِ (1).

وَيُفَنِّدُ الدُّكْتُورُ/ علي أبو المكارم هَذَا الرَّبْطَ الَّذِي قَدَّمَهُ الدُّكْتُورُ/ حسن عون بقوله: "وَلَيْسَ مِنَ الْعِنَادِ أَنْ نَقَرَّرَ أَنَّ كُلَّ مَا قِيلَ لَا يُثْبِتُ أَنَّ أَبَا الْأَسْوَدَ قَدْ تَأَثَّرَ بِالنَّحْوِ السَّرِّيَانِيِّ، وَمَنْ تَمَّ يَظَلُّ مَا قِيلَ مُجَرَّدَ فَرَضٍ لَا دِعَامَةَ لَهُ، وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ؛ ذَلِكَ أَنَّ ثَمَّةَ فَارِقًا أَسَاسِيًّا بَيْنَ نَقْطِ الْمُصَحَّفِ وَنَشْأَةِ النَّحْوِ"؛ فَضَبْطُ الْمُصَحَّفِ بِالنَّقْطِ كَانَ نِتَاجَ الْإِحْسَاسِ بِوُجُودِ ظَاهِرَةٍ لُغَوِيَّةٍ مُحَدَّدَةٍ هِيَ: تَعَاقُبُ الْحَرَكَاتِ فِي أَوَاخِرِ الْكَلِمَاتِ، وَعَلَى فَرَضٍ أَنَّ أَبَا الْأَسْوَدَ قَدْ تَأَثَّرَ بِالسَّرِّيَانِ فِي طَرِيقَةِ الضَّبْطِ الْإِلَهِيَّةِ فَلَا مَجَالَ لِلْقَوْلِ بِأَنَّ ثَمَّةَ اتِّصَالَ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ الْإِحْسَاسِ بِوُجُودِ الظَّاهِرَةِ نَفْسِهَا، فَإِنَّ وُجُودَ الظَّاهِرَةِ قَدِيمٌ، وَالْإِحْسَاسُ بِهِ مَعْرُوفٌ، وَالْخَطَأُ فِيهَا ثَابِتٌ مُنْذُ مَرَاوِجِ مَا قَبْلَ الْإِسْلَامِ، وَهَكَذَا مَهْمَا قِيلَ مِنْ إِفَادَةِ أَبِي الْأَسْوَدَ مِنْ السَّرِّيَانِ فِي ضَبْطِ الْمُصَحَّفِ فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَجَاوُزِ هَذَا الْمَوْضُوعِ الْمَحْدُودِ إِلَى إِدْعَاءِ تَأَثُّرِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بِالنَّحْوِ السَّرِّيَانِيِّ جُمْلَةً (2).

وَالْحَقُّ أَنَّ جُورْجِي زِيدَان (ت 1914م) قَدْ سَبَقَ إِلَى هَذَا الْإِدْعَاءِ، وَتَبِعَهُ سَائِرُ الْبَاحِثِينَ حَيْثُ يَقُولُ: "وَيَغْلِبُ عَلَى ظَنِّنَا أَنَّهُمْ نَسَجُوا فِي تَبْوِيهِ عَلَى مَنُوَالِ السَّرِّيَانِ؛ لِأَنَّ السَّرِّيَانِ دَوَّنُوا نَحْوَهُمْ، وَأَلْفُوا فِيهِ الْكُتُبَ فِي أَوَاسِطِ الْقَرْنِ الْخَامِسِ لِلْمِيلَادِ، وَأَوَّلُ مَنْ بَاشَرَ ذَلِكَ مِنْهُمْ الْأُسْقُفُ / يَعْقُوبُ الرَّهَاطِيُّ الْمُلَقَّبُ بِـ (مُفَسِّرِ الْكُتُبِ)، وَالْمُتَوَفَّى سَنَةَ 460 م؛ فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْعَرَبَ لَمَّا خَالَطُوا السَّرِّيَانِ فِي الْعِرَاقِ أَطْلَعُوا عَلَى آدَابِهِمْ وَفِي جُمْلَتِهَا النَّحْوُ، فَأَعْجَبَهُمْ، فَلَمَّا اضْطَرُّوا إِلَى تَدْوِينِ نَحْوِهِمْ نَسَجُوا عَلَى مَنُوَالِهِ؛ لِأَنَّ اللَّغَتَيْنِ شَقِيقَتَانِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ بَدَأُوا بِوَضْعِ النَّحْوِ وَهُمْ فِي الْعِرَاقِ وَبَيْنَ السَّرِّيَانِ وَالْكَلْدَانِ، وَأَقْسَامُ الْكَلَامِ

(1) اللغة والنحو 249 – 250.

(2) المدخل إلى دراسة النحو العربي 1: 93.

في العربية هي نفس أقسامه في السريانية⁽¹⁾.

ويقول الأستاذ / أحمد أمين: "لما تم للعرب الاتصال بالآداب السريانية الموجودة في العراق قبل الإسلام، والتي كانت لها قواعد نحوية كان من السهل أن توضع قواعد عربية على نمط القواعد السريانية"⁽²⁾.

ومن هؤلاء، أيضاً، الأستاذ / أحمد حسن الزيات الذي يرى أن النحو العربي سرياني الأصل، وأن أبا الأسود الدؤلي لم يضع النحو من ذاته، وإنما يرجع الأصل إلى أنه ألم بالسريانية، وقد وضع نحوها قبل نحو العربية⁽³⁾.

والحق أن دعوى جورجى زيدان لا تثبت أمام الحقيقة التاريخية التي تنبّه لها مجموعة من الباحثين؛ حيث يقول الدكتور / عبد الرحمن السيد: "وقد ذكر الأستاذ / جورجى زيدان أنه توفي؛ أي: يعقوب الرهاوي سنة 640م؛ أي: في منتصف القرن السابع الميلادي؛ فقد ذكر الأستاذ / عبد الحميد حسن نقلاً عن (اللغة الشهية) أنه توفي سنة 708م؛ أي: في أوائل القرن الثامن، كما ذكر ذلك، أيضاً، دي بور، والأستاذ / أحمد أمين، وقيل هذا التاريخ توفي أبو الأسود الدؤلي الذي كان أول المؤسسين لهذا العلم"⁽⁴⁾.

ولعل الأستاذ / شعبان العبيدي قد أفاد من هذه الملاحظة التاريخية المهمة، فذكرها بعبارة أخرى بدون الإشارة إلى من سبقوه؛ حيث يقول: "أما يعقوب الرهاوي فإن وفاته كانت سنة 708م، وليس كما ذكر جورجى زيدان، ونسب إليه أولية وضع النحو السرياني، وسنة 708م تعادل سنة 90هـ؛ أي: بعد وفاة أبي الأسود الدؤلي بحوالي عشرين، أو إحدى وعشرين سنة على اختلاف الروايات في تحديد السنة التي توفي فيها أبو الأسود الدؤلي"⁽⁵⁾.

ثانياً: تأثير الثقافة اليونانية في النحو العربي:

(1) تاريخ آداب اللغة العربية 1: 225.

(2) فجر الإسلام 1: 226.

(3) تاريخ الأدب العربي 1: 209.

(4) مدرسة البصرة النحوية 98.

(5) النحو العربي ومناهج التأليف 271 — 272.

وَمَهْمَا يَكُنِ الْأَمْرُ عِنْدَ مَنْ سَبَقَ ذِكْرُهُمْ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْقَائِلِينَ بِتَأْثِيرِ النَّحْوِ السَّرِّيَّانِيِّ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنْ نِطاقِ الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ الْمُقَارَنِ؛ فَالْعَرَبِيَّةُ، وَالسَّرِّيَّانِيَّةُ لُغَتَانِ سَامِيَّتَانِ، وَلَعَلَّ هَذَا يُفَسِّرُ تَوَجُّهَ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْمُسْتَشْرِقِينَ، وَمَنْ تَأَثَّرَ بِهِمْ مِنْ اللُّغَوِيِّينَ الْعَرَبِ إِلَى تَجَاوُزِ الدَّرْسِ الْمُقَارَنِ إِلَى الدَّرْسِ التَّقَابِلِيِّ، وَبِاتِّجَاهِ وَاحِدٍ؛ حَيْثُ يُصِرُّ هَؤُلَاءِ عَلَى أَنَّ النَّحْوَ الْعَرَبِيَّ جَاءَ مِنْ أَثَرِ الْفِكْرِ الْيُونَانِيِّ، وَانْقَسَمُوا إِلَى فَرِيقَيْنِ:

يَرَى أَوْلَهُمَا أَنَّ الْاِقْتِبَاسَ تَمَّ مُبَاشَرَةً عَنْ طَرِيقِ الْيُونَانِ، وَكَانَ لِلتَّرْجَمَةِ عَنِ الْيُونَانِيَّةِ، وَلِلْمُتَرَجِّمِينَ الْمُتَعَصِّبِينَ لَهَا أَكْبَرُ الْأَثَرِ فِي تَوْجِيهِ هَذَا الْفَرِيقِ.

أَمَّا الْفَرِيقُ الْآخَرُ فَيَرَى أَنَّ الْاِقْتِبَاسَ تَمَّ عَنْ طَرِيقِ السَّرِّيَّانِ بَعْدَ أَنْ اقْتَبَسُوا؛ أَي: السَّرِّيَّانِ أُصُولَ النَّحْوِ الْيُونَانِيِّ.

وَقَدْ أوردَ الْمُسْتَشْرِقُ (جيرار تروبو) آراءَ بَعْضِ الْمُسْتَشْرِقِينَ الْآخَرِينَ؛ حَيْثُ يَقُولُ: "إِنَّ النِّظَامَ الْعَرَبِيَّ النَّحْوِيَّ يَحْتَلُّ مَحَلًّا بَارِزًا بَيْنَ النِّظَمِ النَّحْوِيِّ الْكُبْرَى الْمَوْجُودَةِ فِي الْعَالَمِ مِنْ أَجْلِ مَوْقِعِهِ بَيْنَ النِّظَامِ الْيُونَانِيِّ فِي الْغَرْبِ، وَالنِّظَامِ الْهِنْدِيِّ فِي الشَّرْقِ، فَكَانَ مِنَ الطَّبْعِيِّ أَنْ يَلْقَتَ الْمُسْتَشْرِقُونَ أَنْظَارَهُمْ إِلَيْهِ؛ لِيَدْرُسُوا نَشَأَتَهُ، وَتَطَوُّرَهُ.

وَقَدْ كَانَ الْمُسْتَشْرِقُ الْأَلْمَانِيُّ (Merx) الَّذِي نَشَرَ فِي الْقَرْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ كِتَابًا عَنْوَانُهُ: (تَارِيخُ صِنَاعَةِ النَّحْوِ عِنْدَ السَّرِّيَّانِ)، هُوَ الَّذِي زَعَمَ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ أَنَّ الْمَنْطِقَ الْيُونَانِيَّ أَثَّرَ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ؛ لِأَنَّ الثَّانِي اقْتَبَسَ مِنَ الْأَوَّلِ بَضْعَةً مِنَ الْمَفَاهِيمِ، وَالْمُصْطَلَحَاتِ، وَجَاءَ بَعْدَهُ عَدَدٌ مِنَ الْمُسْتَشْرِقِينَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا هَذَا الرَّأْيَ بَلَا تَحْفَظٍ، وَمِنْهُمْ الْمُسْتَشْرِقُ الْفَرَنْسِيُّ (Fleisch) الَّذِي قَالَ فِي كِتَابِ أَلْفِهِ فِي عِلْمِ اللُّغَةِ: "إِنَّهُ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ نُشِيرَ إِلَى تَأْثِيرِ يُونَانِيٍّ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ؛ فَقَدْ اقْتَبَسَ الْفِكْرُ النَّحْوِيُّ الْعَرَبِيُّ مَفَاهِيمَ أَصِيلَةً مِنَ الْعِلْمِ الْيُونَانِيِّ، لَا مِنَ النَّحْوِ الْيُونَانِيِّ، وَلَكِنْ مِنْ مَنْطِقِ أَرِسْطُو"⁽¹⁾.

وَيَعْتَقِدُ بَعْضُ الدَّارِسِينَ أَنَّ النَّحْوَ الْعَرَبِيَّ قَدْ اِكْتَسَبَهُ الْوَاضِعُ مِنَ النَّحْوِ الْيُونَانِيِّ، وَأَنَّهُ لَمْ يَنْمِ مِثْلُ هَذَا الْاِتِّصَالِ إِلَّا فِي مَرَحَلَةٍ زَمَنِيَّةٍ مُتَأَخِّرَةٍ عَنْ تِلْكَ الْمَرَحَلَةِ الَّتِي عَاشَهَا أَبُو الْأَسْوَدِ؛ فَقَدْ ذَهَبَ رِيئُو إِلَى "تَأْثِيرِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بِمَنْطِقِ أَرِسْطُو كَمَا ذَهَبَ إِلَى هَذَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُسْتَشْرِقِينَ".

(1) نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه 125.

وَتَجْدُرُ الْإِشَارَةُ هُنَا إِلَى أَنَّ بَعْضَ الْبَاحِثِينَ الْعَرَبَ قَدْ أَرْجَعُوا جُذُورَ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ إِلَى أَوَائِلِ الْقَرْنِ السَّادِسِ عَشَرَ الْمِيلَادِيِّ، يَقُولُ الدُّكْتُورُ/ عبد المنعم سيد حذامي: "وَأَشِيرُ إِلَى أَنَّ بَدَايَاتِ الْإِهْتِمَامِ بِالنَّحْوِ الْعَرَبِيِّ فِي أُوْرُوبَا قَدْ بَدَأَتْ مِنْذُ أَنْ كَتَبَ بِيَدْرُو أَلْكَالَا (Pedro Alcala) فِي إِسْبَانِيَا عَنِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ فِي سَنَةِ 1505م، وَأُعِيدَ طَبْعُ مُؤَلَّفِهِ بِاخْتِصَارٍ فِي بَارِيس سَنَةَ 1538م عَلَى يَدِ وَلِيم بوستل (W.Postel)، وَفِي سَنَةِ 1610م طَبَعَ بِيْتَر كِيرْسْتِن (P.Kirsten) تَرْجَمَةَ بِاللَّاتِينِيَّةِ لـ (مُقَدِّمَةً) ابْنِ دَاوُدَ، وَهَذِهِ هِيَ التَّرْجَمَةُ الْأُولَى لِكِتَابِ نَحْوٍ عَرَبِيٍّ، كَمَا أَنَّ رَايْمُونْد (Jean - Baptist Raymond) طَبَعَ فِي رُومَا نَصَّ (كِتَابِ التَّصْرِيفِ النَّحْوِيِّ)، وَتَرْجَمَتُهُ لـ (عَزَّ الدِّينِ الزَّنْجَانِي) الَّذِي كَانَ حَيًّا سَنَةَ 655هـ، كَمَا أَنَّ توماس إِرْبِنْيُوس (J.Erpenius) كَتَبَ بِاللَّاتِينِيَّةِ قَوَاعِدَ الْعَرَبِيَّةِ، وَلِأَوَّلِ مَرَّةٍ يُكْتَبُ كِتَابٌ عَنِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بِيَدٍ، وَتَصَوُّرٍ أُوْرُوبِيِّ حَسَبَ تَعْبِيرِ (فوك).

وَفِي سَنَةِ 1613م نَشَرَ فِي بَارِيس جَابِرِيلُ سِيُونِيْتَا (G.Sionita)، وَجَانُ هِسْرُونِيْتَا (J.Hesronita) الْجُزْءَ الْأَوَّلَ مِنْ كِتَابَيْهِمَا (نَحْوُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ)، وَيَقَعُ فِي (48) صَفْحَةً، وَتَتَعَدَّدُ الْأَعْمَالُ إِلَى أَنْ تَصِلَ إِلَى كِلودَايْنَتِنِ سَفَارِي (E.Savary) الَّذِي ظَهَرَ لَهُ كِتَابُ (نَحْوُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْعَامِّيَّةِ وَالْفَصْحَى)، وَذَلِكَ سَنَةَ 1813م⁽¹⁾.

وَلَعَلَّ أَهَمَّ الْمُسْتَشْرِقِينَ، وَأَخْطَرَهُمُ الْمُسْتَشْرِقُ الْهُولَنْدِيُّ (C.H.Versteegh) الَّذِي جَمَعَ فِي كِتَابِهِ (Greek Elements in Arabic linguistic Thinking)؛ أَيُّ: عَنَاصِرُ يُونَانِيَّةٍ فِي الْفِكْرِ اللُّغَوِيِّ الْعَرَبِيِّ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ رِسَالَتُهُ لِلدُّكْتُورَاتِ، آرَاءُ الْمُسْتَشْرِقِينَ السَّابِقِينَ عَلَيْهِ سَوَاءٌ أَكَانُوا مِنَ الْمَعَارِضِينَ لِأَصَالَةِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، أَمْ مِنَ الْمُؤَيِّدِينَ لِهَذِهِ الْأَصَالَةِ وَلَا سِيَّمَا الْمُسْتَشْرِقُ الْإِنْجِلِيزِيُّ / مَائِكِلْ كَارْتِر؛ حَيْثُ حَاوَلَ فِرْسْتِيْجُ إِطْلَالَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَائِكِلْ كَارْتِر مِنْ أَصَالَةِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ.

وَقَدْ تَرَجَّمَ هَذَا الْكِتَابَ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ تَرْجَمَةً كَامِلَةً الدُّكْتُورُ/ محمود كناكري فِي الْأُرْدُنِ، وَتَرَجَّمَ الدُّكْتُورُ/ محيي الدين المحسب فِي مِصْرَ سِتَّةَ فُصُولٍ مِنْ فُصُولِ الْكِتَابِ الْعَشْرَةِ مُسْتَنِيًّا الْفُصُولَ: الْخَامِسَ، وَالسَّادِسَ، وَالسَّابِعَ، وَالثَّامِنَ، وَرُبَّمَا يَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْفُصُولَ فِي نَظَرِهِ أَقْلُ أَهَمِّيَّةٍ مِنْ سَائِرِ الْفُصُولِ؛ حَيْثُ تَحَدَّثَتْ عَنِ الْمُعْتَزَلَةِ وَالْمَنْطِقِ،

(1) فرضية المستشرق مائكل كارتر 64.

وَذَلِكَ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْفَصْلَ الْخَامِسَ خَصَّصَهُ الْمُؤَلِّفُ لِلتَّشْكِيكِ فِي وُجُودِ الْمَدَارِسِ النَّحْوِيَّةِ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّ النَّحْوَ الْعَرَبِيَّ يَعُودُ إِلَى مَدْرَسَةِ الْبَصْرَةِ، وَذَلِكَ لِإثْبَاتِ دَعْوَاهُ بِأَنَّ الْأَصْلَ الْمُشْتَرَكَ لَهَا جَمِيعًا هُوَ أَصْلُ يُونَانِيٍّ⁽¹⁾.

وَالْحَقُّ أَنَّنَا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَغْفَلَ خَطَرَ هَذَا الْأَمْرِ عِنْدَ الْمُسْتَشْرِقِينَ الْمُشَكِّكِينَ فِي أَصَالَةِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، فَإِذَا كَانَ (فَرَسْتِيح) قَدْ حَاوَلَ نَسْفَ أَصَالَةِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ عَنْ طَرِيقِ إِثْبَاتِ الْأَصْلِ الْوَاحِدِ لِلْمَدَارِسِ، أَوِ الْمَذَاهِبِ النَّحْوِيَّةِ، وَمِنْ ثَمَّ الطَّعْنُ فِي هَذَا الْأَصْلِ، وَالتَّشْكِيكِ فِيهِ، وَقَدْ جَاءَ مِنْ بَعْدِهِ مُسْتَشْرِقٌ آخَرُ هُوَ/ وَافِي طَلْمُون يَزْعُمُ أَنَّ الْفَرَاءَ (ت 207 هـ)، وَهُوَ أَحَدُ أَعْلَامِ مَدْرَسَةِ الْكُوفَةِ قَدْ تَأَثَّرَ بِالثَّقَافَةِ الْيُونَانِيَّةِ تَأَثَّرًا ضَخْمًا عَلَى خِلَافِ سِيبَوِيَّهِ.

وَفِي هَذَا يَقُولُ الدُّكْتُورُ/ عَبْدُ الْمَنَعِمِ حِزَامِي: "وَاضِحٌ أَنَّهُ يَتِمَسَّكُ بِمَزَاجِ الْفَرَضِيَّةِ الْيُونَانِيَّةِ الَّتِي يُحَاوِلُ أَنْ يَجِدَ لَهَا الْأَدِلَّةَ بَيْنَ الْحَيْنِ وَالْآخِرِ؛ فَفِي بَحْثِهِ الَّذِي أَصْدَرَهُ عَامَ 1990م يَقَرِّرُ أَنَّ دِرَاسَتَهُ لِكِتَابِ (مَعَانِي الْقُرْآن) لِلْفَرَاءِ نَجَحَتْ عَلَى الْأَقْلَى فِي فَتْحِ أَبْوَابِ جَدِيدَةٍ لِلْبَحْثِ فِي التَّأْثِيرِ الضَّخْمِ لِلدِّرَاسَاتِ الْمَنْطِقِيَّةِ فِي عَالَمِ بَارِزٍ مِنَ الْفَتَرَةِ الْمُبَكِّرَةِ لِلنَّحْوِ الْعَرَبِيِّ هُوَ الْفَرَاءُ، وَفِي هَذَا الْبَحْثِ يَقَرِّرُ أَنَّ الْفَرَاءَ يَخْتَلِفُ فِي نَظَرِيَّتِهِ عَنْ سِيبَوِيَّهِ، وَمَرَجَعُهُ أَنَّ الْفَرَاءَ لَدَيْهِ تَأْثِيرٌ يُونَانِيٌّ ضَخْمٌ، أَمَّا سِيبَوِيَّهِ فَلَمْ تُفْلِحْ مُحَاوَلَاتُ الْبَاحِثِينَ فِي رَبْطِ فِكْرِهِ النَّحْوِيِّ بِالتَّأْثِيرِ الْهِيلِينِيِّ"⁽²⁾.

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ هَذِهِ شَهَادَةٌ مِنْ وَافِي طَلْمُونٍ عَلَى بُطْلَانِ حُجَجِ هَؤُلَاءِ الْمُسْتَشْرِقِينَ، وَاضْطِرَابِهَا؛ فَهُوَ عِنْدَمَا يُبْرَأُ سِيبَوِيَّهِ مِنَ النِّقْلِ عَنِ الْيُونَانِ، وَالْمَعْلُومُ أَنَّ الْفَرَاءَ أَفَادَ مِنْ سِيبَوِيَّهِ، وَإِنْ صَحَّتِ الرِّوَايَاتُ فَإِنَّ كِتَابَ سِيبَوِيَّهِ كَانَ فِي مِيرَاثِ الْفَرَاءِ، فَإِنَّهُ يُنَاقِضُ نَفْسَهُ، وَتَجَعُّلُهُ كَمَنْ يُحَاوِلُ أَنْ يُنَافِسَ سَابِقِيهِ مِنَ الْمُسْتَشْرِقِينَ بِشَيْءٍ جَدِيدٍ يَنْسِبُهُ إِلَى نَفْسِهِ، وَفِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى تَهَاوِي دَعَاوَى الْمُسْتَشْرِقِينَ الْمُشَكِّكِينَ فِي أَصَالَةِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ.

وَقَدْ نَبَّهَ مُصَدِّرُ التَّرْجَمَةِ الْكَامِلَةِ لِكِتَابِ (فَرَضِيَّةُ فَرَسْتِيحِ حَوْلَ نَشْأَةِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ) الدُّكْتُورُ/ مُحَمَّدٌ عَدْنَانُ بِخَيْتٍ إِلَى خُطُورَةِ الْمَسَائِلِ الَّتِي عَرَضَهَا (فَرَسْتِيح)؛ حَيْثُ عَرَضَ

(1) عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي 187 – 194.

(2) فرضية المستشرق مايكل كارتر 75.

أهم هذه المسائل على شكل نصوص مختارة من صفحات النسخة المترجمة⁽¹⁾.

أما الدكتور / محيي الدين المحسب فقد قدم الترجمة بقرءة نقدية في (فرضية فرستيج حول نشأة النحو العربي)⁽²⁾، ثم أتبع الترجمة باستدراكات مهمة تبين بطلان ما ذهب إليه فرستيج، وقد حاول فرستيج⁽³⁾ هدم أصالة النحو العربي عن طريق نسبته أصول النحو العربي، ومفاهيمه، ومصطلحاته، وحتى أمثله التوضيحية إلى أصول يونانية.

ومن ذلك قوله: "يبدو من البداية أن أقسام الكلام في النحو العربي صورة عن التقسيم الأرسطوطاليسي الذي يقسم الكلام إلى: اسم، وفعل، وحرف"⁽⁴⁾.

والحق أن هذا القول قد سبقه إليه كثير من المستشرقين، والعرب، مثل الدكتور/ إبراهيم بيومي مذكور، ويكفي هنا نقل رد الدكتور/ أحمد مختار عمر؛ حيث يقول: "ويعد من أشد المنحسين لإثبات التأثير اليوناني بشقيه: النووي، والفلسفي الدكتور/ إبراهيم بيومي مذكور الذي نشر بحثاً بعنوان: منطق أرسطو والنحو العربي"⁽⁵⁾، وذهب فيه إلى تأثر النحو بالمنطق الأرسطي من جانبيين: أحدهما موضوعي، والآخر منهجي، ويمثل للموضوعي بـ: تقسيم أرسطو للكلمة في مقدمة كتاب (العبارة) إلى اسم، وفعل، وإشارته في كتاب آخر له إلى قسم ثالث هو الأداة.

فإننا نتردد كثيراً في قبول الرأي القائل بوقوع النحو العربي تحت تأثير سيطرة الفلسفة اليونانية، ومجرد التشابه في تقسيم، أو أكثر، أو في بعض المصطلحات لا ينهض دليلاً لإثبات مثل هذه الدعوى العريضة، وقد سبق أن رأينا، مثلاً، أن أقسام الكلام موجودة كذلك عند الهنود، ولا شك أنها موجودة، أيضاً، عند شعوب أخرى"⁽⁶⁾.

ويقول كمال إبراهيم: "إن ما جاء في التحديدات، والتقسيمات من طبيعة منطقية، أو

(1) عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي 1 – 13.

(2) الفكر اللغوي بين اليونان والعرب 11 – 55.

(3) الفكر اللغوي بين اليونان والعرب 293 – 319.

(4) عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي 62.

(5) منطق أرسطو والنحو العربي: مجلة الأزهر (المجلد 23 – الجران 9، 10، رمضان، وشوال، القاهرة 1371هـ).

(6) البحث اللغوي عند العرب 351 – 352. وينظر، أيضاً: أصالة النحو العربي 131.

(154) ----- مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2009، المجلد 11، العدد 2

فَلَسَفِيَّةٍ لَمْ تَكُنْ تَتَنَاسَبُ وَالْعَقْلِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ، وَإِنَّمَا وَقَعَ بَعْدَ نَقْلِ الْفَلَسَفَةِ وَالْمَنْطِقِ الْيُونَانِيِّ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ، وَتَغَلُّلِ ذَلِكَ فِي عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ⁽¹⁾. وَيَذْهَبُ لِهَذَا الرَّأْيِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُسْتَشْرِفِينَ، وَالْمُتَأَخِّرِينَ.

وَفِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُصْطَلَحَاتِ يَقُولُ فَرَسْتِيحٌ: "إِنَّ الْكَلِمَةَ (صَرْفٌ) تَرْجَمَةُ حَرْفِيَّةٌ مِثَالِيَّةٌ لِمَعْنَى (Stoicheion)؛ لِأَنَّهَا تَشْتَرِكُ مَعَ الْكَلِمَةِ الْيُونَانِيَّةِ فِي مَعْنَى عُنْصُرٍ أَسَاسٍ، أَوْ جُزْءٍ صَغِيرٍ، أَوْ عُنْصُرٍ"⁽²⁾، وَيَقُولُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "إِنَّمَا نَعْتَقِدُ أَنَّ مُصْطَلَحَ (صَرْفٌ) مُرْتَبِطٌ بِالْكَلِمَةِ الْيُونَانِيَّةِ (Kilsis) عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْعَلَاَقَةَ الدَّقِيقَةَ لِهَذَيْنِ الْمُصْطَلَحَيْنِ يَصْنَعُ تَعَقُّبَهَا"⁽³⁾.

وَقَدْ تَتَبَعَ الدُّكْتُورُ/ محيي الدين المحسب مُصْطَلَحَ (صَرْفٌ) عِنْدَ سِيَبَوِيَّةٍ، فَوَجَدَهُ مُطْرَدًا لِلدَّلَالَةِ عَلَى ظَاهِرَةِ (التَّنْوِينِ) الَّتِي تَلْحَقُ الْأَسْمَاءَ الْمُتَمَكِّنَةَ، وَالَّتِي أُطْلِقَ عَلَيْهَا فِي أَحَدِ الْمَوَاضِعِ مُصْطَلَحَ (الانْصِرَافِ)⁽⁴⁾، يَقُولُ سِيَبَوِيَّةٌ: "أَفْعَلُ، وَأَكْلَبُ يَنْصَرِفَانِ فِي النَّكْرَةِ، وَأَكْثَرُ الْكَلَامِ يَنْصَرِفُ فِي النَّكْرَةِ"⁽⁵⁾.

وَوَرَدَ مُصْطَلَحُ (التَّصْرِيفِ) عِنْدَ سِيَبَوِيَّةٍ؛ حَيْثُ يَأْتِي أَحَدُ عَنَاوِينِ الْأَبْوَابِ: "هَذَا بَابُ مَا بَنَتْ الْعَرَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَالصِّفَاتِ، وَالْأَفْعَالِ غَيْرِ الْمُعْتَلَّةِ، وَالْمُعْتَلَّةِ، وَمَا قِيسَ مِنَ الْمُعْتَلِّ الَّذِي لَا يَتَكَلَّمُونَ بِهِ، وَلَمْ يَجِءْ فِي كَلَامِهِمْ إِلَّا نَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِ بَابِهِ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمِّيهِ النَّحْوِيُّونَ: التَّصْرِيفَ، وَالْفِعْلَ"⁽⁶⁾.

وَيَقُولُ الدُّكْتُورُ/ محيي الدين المحسب رَأْدًا دَعَا (فرستيج): "وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ يَتَحَدَّثُ فِي هَذِهِ الْفُصُولِ عَنْ نَشْأَةِ النُّحُوِّ الْعَرَبِيِّ، وَتَأَثُّرِهَا بِالِاتِّصَالِ الْمُبَاشِرِ بِالنُّحُوِّ الْيُونَانِيِّ، فَإِنَّهُ – أَوَّلًا – لَمْ يُشِرْ إِلَى وُجُودِ مُصْطَلَحِ (تَصْرِيفٌ) عِنْدَ سِيَبَوِيَّةٍ، وَثَانِيًا لَمْ يُشِرْ إِلَى وُجُودِ مَفْهُومٍ مِنَ النُّحُوِّ الْيُونَانِيِّ مُمَاتِلٍ لِهَذَا الْمَفْهُومِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لِلْمُصْطَلَحِ، وَيَبْدُو أَنَّ مُصْطَلَحَ (التَّصْرِيفِ)، وَلَيْسَ مُصْطَلَحَ (الصَّرْفِ) كَانَ الْمُصْطَلَحَ الْمُسْتَعْمَدَ فِي دِرَاسَةِ بِنْيَةِ

(1) واضع النحو الأول 17.

(2) عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي 105.

(3) عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي 129.

(4) الكتاب 4: 318.

(5) الكتاب 1: 21.

(6) الكتاب 4: 242.

الكلمة في المرحلة الأولى من النحو العربي، ولعل مما يؤكد ذلك أن المؤلفات الصرفية الأولى كانت تأخذ في عناوينها مصطلح (التصريف).

أما إطلاق (الصرف) علماً قسيماً للنحو فإن استقراء الشيخ / محمد عبد الخالق عزيمة لأسماء المؤلفات الصرفية يكشف عن أن أول كتاب ورد في عناوينه مصطلح (الصرف) هو كتاب الميداني (ت 518هـ) المسمى بـ: نزهة الطرف في علم الصرف⁽¹⁾.

ويقول فرستيج: "يبدأ سيبويه الكتاب بهذه الكلمات؛ ف (الكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم، ولا فعل)، ومصطلح الاسم لم يعرف، ولكن أعطيت عليه ثلاثة أمثلة: رجل، وفرس، وحائط، ونحن لا نعتقد أن ظهور هذين الاسمين بنفسيهما (رجل)، و (حصان) في كتب النحو العربي مجرد صدفة، وإنما نعتقد أنه عندما يستعمل سيبويه هذين الاسمين بالتحديد، وأصل المثال الثالث يبقى غير معروف؛ يقصد: حائط، فإنه يتبع تقليداً قديماً، وهو تقليد ارتبط بالأمثلة التي ساقها (بارويك)؛ لأن هذه الأمثلة نفسها استخدمها أفلاطون، وأرسطو"⁽²⁾.

وعند القول بأن لفظتي (الرجل، والفرس) كانتا متلازمتين في البيئة العربية فهل هذا يحتاج إلى تأثر بالثقافات الأجنبية؟ هذا مما يتبادر إلى ذهن أي إنسان درس البيئة العربية القديمة، وعرفها، وسيبويه يمثل بأمثلة من البيئة.

وينظر أكثر دقة يقول الدكتور/ محمود نحلة: "فيما نرى، ويرى غيرنا هي أمثلة لأصل الأسماء عند سيبويه، وهو ما أطلق عليه النحاة من بعد (اسم جنس)، وذلك بأنه أخفها، وأشدّها تمكينا، وأبعدّها عن الاشتقاق، فإذا أمكن لأية وحدة لغوية أن تحل في جملة واحدة، أو في سياق لغوي واحد على الأقل محلّ (أصل) الأسماء، وتقوم بوظيفته عُدّت في الأسماء، وليس افتراض (أصل) للأسماء من سيبويه ببعيد، فهو يعدّ النكرة أصلاً للمعرفة، والتذكير أصلاً للتأنيث، والواحد أصلاً للجميع، فليس بمستبعد أن يكون الاسم الشائع في أمته، نحو: رجل، وفرس أصلاً للأسماء، وإحلال عنصر لغوي محل آخر، أو

(1) الفكر اللغوي بين اليونان والعرب 30.

(2) عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي 64 — 65.

استُبدَّله به وُصُولاً إلى تحديد نوعه، أو وظيفته، وهو نهج واضح كُـلُّ الوُضُوح عند سيبويه⁽¹⁾.

ويُبدِّي الدكتور/ محمود نحلة شكّه في وجود كلمة (حائط) في نصّ سيبويه، ويُعلّل ذلك بقوله: "على أنّي أشكُّ شكّا في المثال الثالث (حائط) لسببين:

أولُهُما: وهو الأهم أنني لم أجِدْ مِمَّنْ نَقَلَ عَنْ سيبويه من النحاة ذكره؛ فقد اقتصروا جميعاً على (رجل)، و (فرس)، وقد علّل السيرافي ذلك بقوله: وإنما اختار هذا لأنه أخفّ الأسماء الثلاثية، و (حائط) غير ثلاثي؛ فضلاً عن أنّ الأستاذ / عبد السلام هارون وضعه بين معقوفين ليشير إلى أنه زيادة على ما في النسخة التي اعتمد عليها.

وثانيهما: أنّي أظنُّ ظناً أنّ سيبويه ذكر مثلاً للعاقل، وهو (رجل)، ومثلاً لغير العاقل، وهو (فرس)، وعلى ذلك فـ (حائط) داخل في غير العاقل رغم حيوية الفرس، وجمود الحائط، وذكره عندئذ لغو، ولا أظنه ذكر الرجل للإنسان، والفرس للحيوان، والحائط للجَمَادِ، فلو كان كذلك لَرَادَ مثلاً للنبات، ولو أنه أراد أن يقتصر على الحي، وغير الحي لأجرأه أحدُ الحَيِّينِ الرجلُ، أو الفرس⁽²⁾.

ويعقد الدكتور/ إسماعيل عمايرة موازنة بين التقسيم اليوناني وتقسيم النحاة العرب، وذلك على النحو الآتي:

أ — مفهوم الاسم: للباحثين ملاحظات حول الفرق بين مفهوم أرسطو، ومفهوم سيبويه لمصطلح الاسم، منها:

— ما أشار إليه (تربو) من أنّ (Onoma) عند أرسطو لفظ له معنى يدلُّ على الشيء بيد أنّ الاسم عند سيبويه لفظ يقع على الشيء؛ فهو لذلك الشيء بعينه.

— ما ذكره (نايس) من أنّ هذا المصطلح لا يُشترط فيه أن يكون قد نُقِلَ عن المصطلح اليوناني (Onoma)؛ إذ يصحُّ أن يكون قد تطوّر تطوّراً ذاتياً عن مفهوم الكلمة اللغوي الذي لا ينحصر في العلمية، بل في الدلالة على الأشياء، أو المُسمَّيات بعامة،

(1) الاسم والصفة في النحو العربي 16.

(2) الاسم والصفة في النحو العربي 17 — 18، وينظر، أيضاً: الكتاب 1: 12.

ويُشيرُ (نايس) إلى أنَّ هذا ما حدثَ في النَّحْوِ الهِنْدِيِّ الذي طَوَّرَ مُصْطَلَحَهُ الدَّالَّ عَلَى الاسْمِيَّةِ، وَهُوَ كَلِمَةُ (Naman) مِنْ مَفْهُومِ الْكَلِمَةِ اللُّغَوِيِّ تَطَوُّراً ذَاتِياً لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِالْيُونَانِ؛ فَالنَّحْوُ الهِنْدِيُّ وَضِعَ قَبْلَ النَّحْوِ الْيُونَانِيِّ بِقُرُونٍ.

— يَدْخُلُ تَحْتَ مَفْهُومِ الْاسْمِ عِنْدَ سِيبَوِيٍّ أَقْسَامٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهَا فِي التَّقْسِيمِ، كَ: الضَّمَائِرِ، وَاسْمِ الْفَاعِلِ، وَاسْمِ الْمَفْعُولِ، وَلَوْ كَانَ الْعَرَبُ يَنْقُلُونَ عَنِ الْيُونَانِ لَمَّا أَدْخَلُوا هَذِهِ الْأَقْسَامَ الْيُونَانِيَّةَ تَحْتَ مَفْهُومِ الْاسْمِ.

ب — إِنَّ التَّرْجَمَةَ الْحَرْفِيَّةَ لِكَلِمَةِ (Rhema) هِيَ: الْكَلِمَةُ، وَلَيْسَتْ (الْفِعْلُ)، وَلَوْ كَانَ هَذَا الْمُصْطَلَحُ مَنْقُولاً عَنِ الْيُونَانِ لَأُطْلِقَ الْعَرَبُ عَلَى مَا أَسْمَوْهُ (الْفِعْلُ) لَفْظَ (الْكَلِمَةُ)، عَلَى نَحْوِ مَا صَنَعَ الْمُتَرْجِمُونَ، كَ: حَنِينِ بْنِ إِسْحَقَ، وَمَتَّى بْنِ يُونُسَ. وَفَرَّقَ آخَرُ هُوَ أَنَّ سِيبَوِيَّ لَا يَضَعُ اسْمَ الْفَاعِلِ فِي الْأَفْعَالِ، بَلْ يَسْلُكُهُ فِي الْأَسْمَاءِ، وَأَمَّا مَا يُقَابَلُهُ عِنْدَ أَرِسْطُو (Meto Chiron) فَيَدْخُلُ فِي بَابِي الْاسْمِ، وَالْكَلِمَةُ = الْفِعْلُ، وَكَذَلِكَ الْمَصْدَرُ؛ فَهُوَ فِي الْعَرَبِيَّةِ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَمَّا مَا يُقَابَلُهُ عِنْدَ أَرِسْطُو (Aparem phtos) فَيَدْخُلُ فِي بَابِ الْفِعْلِ.

ت — الْحَرْفُ عِنْدَ سِيبَوِيٍّ جَاءَ لِمَعْنَى؛ أَي: لِيُؤَدِّيَ مَعْنَى؛ فَهُوَ يَحْمِلُ مَعْنَى فِي ذَاتِهِ، وَقَدْ تَنَبَّهَ إِلَى هَذَا (فايس)، وَلَمْ يَتَنَبَّهَ إِلَيْهِ كُلُّ مَنْ مِيرَكْسَ (Merx)، وَجَان (Jahn) اللَّذَيْنِ فَهَمَّا مِنْ قَوْلِ سِيبَوِيٍّ: (حَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى) أَنَّ الْحَرْفَ لَا يَحْمِلُ مَعْنَى فِي ذَاتِهِ، فَذَهَبَ (مِيرَكْسَ) يُضِيفُ هَذَا الْفَهْمَ إِلَى أَدْلَتِهِ؛ فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ مَفْهُومَ الْمُصْطَلَحِ حَرْفٌ مَأْخُذٌ مِنْ أَرِسْطُو الَّذِي عَرَّفَ الْحَرْفَ (Syndesmos) بِأَنَّهُ مَا لَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي ذَاتِهِ⁽¹⁾.

وَقَدْ تَنَبَّهَ إِلَى هَذَا الْأَمْرِ الدُّكْتُورُ/ عبد الرحمن أَيْوبُ الَّذِي نَعَى عَلَى النُّحَاةِ الْعَرَبِ قَوْلَهُمْ: إِنَّ الْحَرْفَ هُوَ الْكَلِمَةُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا دُونَ عِلَاقَةٍ بِالزَّمَنِ؛ حَيْثُ جَعَلَ هَذَا أَثَرًا مِنْ أَثَارِ الْفَلَسَفَةِ الْإِغْرِيْقِيَّةِ، يَقُولُ: "وَمَعْنَى دِلَالَةِ الْكَلِمَةِ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا أَنَّهَا لَا تُعْبَرُ عَنْ مُجَرَّدِ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ آخَرَيْنِ؛ فَكَلِمَةُ (مُحَمَّدٌ) تَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ الَّتِي وَضِعَتْ لَهَا، وَكَذَلِكَ كَلِمَةُ (ضَرْبٌ) تَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ الَّذِي وَضِعَتْ لَهُ الْكَلِمَةُ فِي زَمَنِ خَاصٍّ، أَمَّا كَلِمَةُ (إِلَى) فِي الْجُمْلَةِ: ذَهَبَ الْوَلَدُ إِلَى عَلِيٍّ، فَلَا تَدُلُّ (إِلَى) إِلَّا عَلَى عِلَاقَةٍ بَيْنَ

(1) نشأة الدراسات اللغوية العربية 58 — 60 (بتصرف).

الحدث الذي يُعبر عنه بالكلمة (ذهب)، والذات التي يُعبر عنها بالكلمة (علي).

لهذا يرى النحاة أن كلمة مثل (إلى) لا تدل على معنى في نفسها، بل في غيرها؛ أي: في (ذهب)، وفي (علي)، والنحاة هنا قد أخطأوا الصواب؛ فكلمة (إلى) قد دلت على معنى في نفسها هو العلاقة التي تضعها على الكلمة التي تشير إلى الحدث، والكلمة التي تشير للذات في المثال السابق، ولو كانت هذه العلاقة موجودة في هاتين الكلمتين لأدت المعنى دون حاجة إلى وجود الكلمة (إلى)، ولكن من الممكن أن نقول: ذهب الولد، لنفيد المعنى الذي يستفاد من الجملة: ذهب الولد إلى علي.

ولقد وقع النحاة في هذا الخطأ؛ لأنهم كانوا في الواقع متأثرين بالفلسفة الإغريقية عن الموجودات أكثر مما كانوا يدرسون خصائص الألفاظ العربية ذاتها؛ ليقسموها على أساس من هذه الخصائص⁽¹⁾.

والحق أن الخطأ نتج عن لي عنق في عبارة سيبويه، وهو المصدر الأول للنحو العربي، فلو أنصف الدكتور/ عبد الرحمن أيوب لما ذهب إلى ما ذهب إليه؛ حيث ترك كتاب سيبويه، وتمسك بنصوص لبعض النحاة المتأخرين لإثبات عدم أصالة النحو العربي، وتأثره بالمؤثرات الإغريقية.

وفي مقابل هؤلاء المستشرقين الذين ينفون أصالة النحو وقف فريق من المستشرقين موقفاً وسطاً يستند إلى علم اللغة المقارن، مثل: المستشرق الإنجليزي كارتر (Carter) الذي رأى أن سيبويه يستعمل في الكتاب مجموعتين من المصطلحات: مجموعة قليلة العدد تتضمن مصطلحات لعلها يونانية الأصل، ومجموعة كثيرة العدد تتضمن المصطلحات عربية الأصل المنقولة من الفقه إلى النحو⁽²⁾.

ويقول ليتمان: "نحن نذهب في هذه المسألة مذهباً وسطاً، وهو أن العرب أبدعوا علم النحو في الابتداء، وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه، ولكن لما تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق تعلموا، أيضاً، شيئاً من

(1) دراسات نقدية في النحو العربي 9.

(2) المدارس النحوية (الحديثي) 40، وللمزيد من آراء (كارتر) يمكن الرجوع إلى كتاب (فرستيج)؛ حيث جعل في كتابه ردوداً على ما ذهب إليه (كارتر).

النَّحْوِ، وَبِرْهَانُ هَذَا أَنَّ تَقْسِيمَ الْكَلِمَةِ مُخْتَلَفٌ، قَالَ سِيبَوَيْهٍ: "فَالْكَلِمُ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ، جَاءَ لِمَعْنَى" (1)، وَهَذَا تَقْسِيمُ أَصْلِيٍّ.

أَمَّا الْفَلَسَفَةُ فَيَنْقَسِمُ فِيهَا الْكَلَامُ إِلَى اسْمٍ، وَكَلِمَةٍ، وَرِبَاطٍ، وَهَذِهِ الْكَلِمَاتُ تُرْجِمَتُ مِنَ الْيُونَانِيِّ إِلَى السَّرِّيَانِيِّ، وَمِنَ السَّرِّيَانِيِّ إِلَى الْعَرَبِيِّ، فَسُمِّيَتْ هَكَذَا فِي كُتُبِ الْفَلَسَفَةِ، لَا فِي كُتُبِ النَّحْوِ، أَمَّا كَلِمَاتُ اسْمٍ، وَفِعْلٍ، وَحَرْفٍ فَإِنَّهَا اصْطِلَاحَاتُ عَرَبِيَّةٌ مَا تُرْجِمَتُ، وَلَا نُقِلَتْ" (2).

وَيَقُولُ دِي بَور: "وَبِرْغَمِ هَذَا كُلِّهِ احْتَقَظَ عِلْمُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بِخَصَائِصَ لَهُ لَيْسَ هَذَا مَجَالُ الْإِفَاضَةِ فِيهَا، وَهُوَ - عَلَى كُلِّ حَالٍ - أَثَرُ رَائِعٍ مِنْ أَثَارِ الْعَقْلِ الْعَرَبِيِّ بِمَا لَهُ مِنْ دِقَّةٍ فِي الْمُلَاحَظَةِ، وَمِنْ نَشَاطٍ فِي جَمْعِ مَا تَفَرَّقَ، وَيَحِقُّ لِلْعَرَبِ أَنْ يَفْخَرُوا بِهِ، فَلَمْ يَكُنِ الْعَرَبُ يُحِبُّونَ أَنْ تُعَكَّرَ عَلَيْهِمُ الْآرَاءُ الْفَلَسَفِيَّةُ الْعَامَّةُ صَفَاءَ اللَّذَّةِ الَّتِي يَجِدُونَهَا فِي دَقَائِقِ لُغَتِهِمْ، وَكَمْ نَفَرَ أَسَانِدَةُ اللُّغَةِ الْمُتَشَدِّدُونَ مِنْ صَيْغِ لُغَوِيَّةٍ أَتَى بِهَا مُرْجِمُو الْكُتُبِ الْأَجْنِبِيَّةِ" (3).

وَيَقُولُ الدُّكْتُورُ/ عبد الرحمن السيد عَنْ (جوتولد فايل) قَوْلَهُ: "حَفِظْتُ لَنَا الرِّوَايَةَ الْعَرَبِيَّةَ فِي مَجْمُوعَاتٍ مُخْتَلَفَةٍ مِنْ كُتُبِ التَّرَاجِمِ وَصَفَاءِ لِمَسَلِّكَ نُمُو هَذَا الْعِلْمِ الَّذِي هُوَ أَجْدَرُ الْعُلُومِ أَنْ يُعَدَّ عَرَبِيًّا مُحَضًّا، وَقَدْ أَخَذَ الْعُلَمَاءُ الْأُورُوبِيُّونَ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَاعْتَرَفَ بِهَا، أَيْضًا، فُلُوجِلُ فِي تَصْوِيرِهِ نَشْأَةَ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ عَلَى أَنَّهَا رِوَايَةٌ تَارِيخِيَّةٌ دُونَ إِثَارَةٍ مِنَ النِّقْدِ تَمَامًا، عَلَى وَجْهِ التَّقْرِيبِ، وَمِنْ ثَمَّ أَخَذَتْ طَرِيقَهَا إِلَى كُتُبِ تَارِيخِ الْأَدَبِ الْحَدِيثَةِ؛ فَقَدْ كَانَ لِرِامَا أَنْ تَضَعَ لَنَا هَذِهِ الرِّوَايَةَ، أَيْضًا، نَقْطَةَ الْبَدْءِ فِي بَحْثِنَا هَذَا؛ فَإِنَّ الرِّوَايَةَ الْعَرَبِيَّةَ تَذَكَّرُ قَاضِي الْبَصْرَةِ أَبَا الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيَّ (ت 67هـ) عَلَى أَنَّهُ أَوَّلُ عَالِمٍ بِالنَّحْوِ، وَأَنَّ عَلِيًّا هُوَ الَّذِي وَجَّهَهُ إِلَى هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، ثُمَّ بَنَى، وَأَكْمَلَ تَلَامِيذُهُ، وَتَلَامِيذُهُمْ خِلَالَ بَضْعَةِ أَجْيَالٍ طَرِيقَتَهُ، وَتَعْلِيمَهُ" (4).

وَقَدْ اتَّخَذَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ نَظَرِيَّةِ الْعَامِلِ وَسِيلَةً لِلرَّدِّ عَلَى الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ أَصَالَةِ النَّحْوِ

(1) الكتاب 1 : 12 .

(2) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة 11.

(3) مدرسة البصرة النحوية 103.

(4) مدرسة البصرة النحوية 104.

العَرَبِيّ، يَقُولُ الدُّكْتُورُ/ شوقي ضيف: "وَحَاوَلَ بَعْضُ الْمُسْتَشْرِقِينَ أَنْ يَصِلُوا بِسَبِيلِ نُشُوءِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ فِي الْبَصَرَةِ، وَالنَّحْوِ السَّرِّيَّانِيِّ، وَالْيُونَانِيِّ، وَالْهِنْدِيِّ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ اثْبَاتُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ اثْبَاتًا عِلْمِيًّا، وَبِخَاصَّةٍ أَنَّ النَّحْوَ الْعَرَبِيَّ يَدُورُ عَلَى نَظَرِيَّةِ الْعَامِلِ، وَهِيَ لَا تُوجَدُ فِي أَيِّ نَحْوٍ آخَرَ"⁽¹⁾.

وَيُمْكِنُ الْقَوْلُ: إِنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الدُّكْتُورُ/ شوقي ضيف يَأْتِي فِي تَفْسِيرِ ظَاهِرَةِ الْإِعْرَابِ الَّتِي كَانَتْ سَبَبًا مِنْ أَسْبَابِ نَشْأَةِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، أَوْ عَلَى الْأَقْلَى فِي الْمَرَاكِجِ الْأَوَّلَى لِهَذِهِ النِّشْأَةِ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ مَدْخَلًا لِلرَّدِّ عَلَى الْقَائِلِينَ بِأَنَّ التَّعْلِيلَ، وَهُوَ أَحَدُ أَرْكَانِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، هُوَ أَثَرٌ مِنْ أَثَارِ الثَّقَافَةِ الْيُونَانِيَّةِ وَلَا سِيَّمَا أَنَّ بَعْضَ الْمُشَكِّكِينَ فِي أَصَالَةِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْجَدَلَ الَّذِي سَادَ بَيْنَ الْفِرَقِ الْإِسْلَامِيَّةِ هُوَ أَثَرٌ مِنْ أَثَارِ الثَّقَافَةِ الْيُونَانِيَّةِ انْتَقَلَ إِلَى عِلْمِ النَّحْوِ عَنْ طَرِيقِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَالْفُقَهَاءِ؛ فَهُمْ يُحَاوِلُونَ سَدَّ كُلِّ الطَّرُقِ أَمَامَ أَصَالَةِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ.

وَيَقُولُ الدُّكْتُورُ / إِبْرَاهِيمُ السَّامَرَّائِيُّ فِي مَجَالِ عَدَمِ تَأَثُّرِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بِالنَّحْوِ الْيُونَانِيِّ: "وَلَقَدْ فَاتَهُ أَنَّ الْيُونَانِيَّةَ تَخْتَلِفُ نَحْوًا وَطَبِيعَةً عَنِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَمْ يَكُنْ وَاضِعُ النَّحْوِ عَارِفًا، أَوْ مُتَأَثِّرًا بِالْيُونَانِيَّةِ بِأَيِّ وَجْهِ مِنْ الْوُجُوهِ"⁽²⁾.

كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ، أَيْضًا، فُؤَادُ حَنَّا تَرْزِي عَنِ اللُّغَةِ الَّتِي اكْتَسَبَ الْعَرَبُ مِنْهَا نَحْوَهُمْ: "وَمِنْ الْوَاضِحِ أَنَّ هَذِهِ اللُّغَةَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ هِيَ السَّنْسُكْرِيَّةُ الْهِنْدِيَّةُ، أَوْ الْفَارِسِيَّةُ؛ لِاخْتِلَافِ نَحْوَيْهِمَا عَنِ نَحْوِ الْعَرَبِيَّةِ؛ لِعَدَمِ انْتِمَائِهَا إِلَى الْفَصِيلَةِ السَّابِقَةِ، كَمَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ الْيُونَانِيَّةُ لِلْسَّبَبِ ذَاتِهِ، وَلِأَنَّ وَضْعَ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ أَسْبَقُ فِي الزَّمَنِ مِنْ احْتِكَالِ الْعَرَبِ الْوَثِيقِ بِعُلُومِ الْيُونَانِ، وَفَلَسَفَتِهِمْ"⁽³⁾.

وَيُلَاحِظُ أَنَّ دِي بُورَ قَدْ وَافَقَ الْقَائِلِينَ بِتَأَثُّرِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بِالنَّحْوِ الْيُونَانِيِّ، إِمَّا بِصُورَةٍ مُبَاشِرَةٍ، أَوْ بِوَسَاطَةِ النَّحْوِ السَّرِّيَّانِيِّ، وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ النَّحْوِ السَّرِّيَّانِيِّ قَدْ اكْتَسَبَ نَحْوَهُ مِنَ النَّحْوِ الْيُونَانِيِّ، وَالنَّحْوِ الْعَرَبِيِّ قَدْ اكْتَسَبَ نَحْوَهُ مِنَ السَّرِّيَّانِيَّةِ؛ فَهُوَ قَدْ اكْتَسَبَ نَحْوَهُ مِنَ

(1) المدارس النحوية (ضيف) 20.

(2) دراسات في اللغة 13.

(3) في أصول اللغة والنحو 110 .

النُحُو اليوناني، وذلك نتيجة لتقليد المُحدثين للمستشرقين في أقوالهم⁽¹⁾.

وفكرة الاكتساب هذه لم يكن لها أثر عند القدماء، وإنما ابتدعتها المستشرقون، واتبعهم بعض المُحدثين من العرب، يقول الدكتور / إبراهيم السامرائي: "ولعل هذا الرأي جزء من تلك الحملة المسعورة التي شنها الغرب على السامية، والتي كان من أقطابها رينان، ولعل هدفها الرئيس هو الإسلام؛ فقد ذهب هؤلاء إلى أن العقلية العربية الإسلامية قد تأثرت في صورتها المختلفة بالعقلية الإغريقية، وأول من أطلق هذه الأحكام هم المستشرقون، ومن هؤلاء من لم يتصف بالعدل والقصد، فما أمر رينان الفرنسي في القرن الماضي ببعيد؛ فقد ذهب إلى أن العرب، أو قل: إن العقلية السامية لا ترقى إلى غيرها من العقلات، كـ: الإغريقية، والرومانية، ومن أجل هذا كان هؤلاء عيالا على غيرهم من الشعوب في حضارتهم، وقد ذهب غيره هذا المذهب دون أن يلتزم بعنفه، وشديته"⁽²⁾.

ثالثاً: تأثير الثقافة الفارسية في النُحُو العربي :

ذهب بعض المستشرقين والباحثين العرب إلى أن النُحُو العربي قد تأثر بالثقافة الفارسية، وغيرها من الثقافات، ومن هؤلاء المستشرق / فون كريمر، الذي كان يرى أن وضعه كان حاجة الأجانب الفرس والآراميين إلى تعلم العربية، فأثر هؤلاء بنقل ثقافتهم، وآرائهم إلى النُحُو العربي⁽³⁾.

ومنهم الدكتور / شوقي ضيف الذي ذهب إلى أن العرب تأثرت مناهجهم في العلوم الدينية واللغوية بمن كان في العراق من الفرس الساسانيين، وأن العراق أهدى هو وما وراءه من بلاد فارس إلى العرب كل ما عرف الفرس من حضارة دفعت العرب دفعا إلى أن يؤسسوا على مناهج صحيحة دراساتهم المختلفة⁽⁴⁾.

ومنهم الأستاذ / أحمد أمين الذي كان يرى أن الفرس الداخلين في الإسلام لما أعطوا حريتهم في العصر العباسي شاركوا في التأليف، ونهضوا بالثقافة العربية، وأنشأوا اللغة

(1) دراسات في اللغة 14.

(2) دراسات في اللغة 202.

(3) الحضارة الإسلامية ومدى تأثيرها بالمؤثرات الأجنبية 90.

(4) التطور والتجديد في الشعر الأموي 36 — 39.

العربية، ودوتوا علومها، كما دوت علومهم⁽¹⁾.

وكان من أقدم القائلين بهذا ابن خلدون الذي كان يرى أن العرب لم يكونوا يعرفون أمر التعليم، والتأليف، والتدوين في أول أمر ملتهم، وكانوا أبعد الناس عن هذه الصنائع، وأن العجم هم الذين قاموا بهذه الأمور، وقد كان العرب فيها تابعين للفرس، والعجم⁽²⁾.

تقول الدكتور / خديجة الحديثي: "ويبدو لي أن قول ابن خلدون هو الذي دفع الباحثين العرب إلى القول نفسه، ك: الأستاذ / أحمد أمين، والدكتور / شوقي ضيف، كما تابعه عليه الأستاذ / عبد الحميد حسن، ولم يخرج عنه⁽³⁾.

ثم تتابع فتقول: ومع هذه الآراء التي تنوعت، وتعددت في القول بالتأثير الأجنبي في النحو العربي خاصة، والثقافة العربية عامة نجد كثيراً من الباحثين يردون هذه الأقوال، ويناقشونها، أو يردون بعضها كما فعل الأستاذ / عبد الحميد حسن الذي رد القول بالتأثير اليوناني، والسرياني، وأثبت التأثير بالفارسية في أمور، منها: أن الفاعل في الفارسية والعربية متساويان، وأن المبتدأ في العربية يقابل المبتدأ، أو المسند إليه في الفارسية، وأن المصدر في الفارسية أصل الأفعال بجميع صيغها، وقال البصريون بمثل هذا، وقد يكون الخلاف الواقع في هذا منشؤه اللغة الفارسية، وتأثر النحاة العرب في الفرس بها⁽⁴⁾.

وقد ناقش هذه الأقوال، وردّها الدكتور / عبد الرحمن السيد، وذهب إلى أن النحو عربي، وأن واضعيه عرب، ثم رد أقوال أولئك العرب، والمستشرقين بأقوال بعض المستشرقين المنصفين من أمثال: ليتمان، وديبور، وجوتولد فايل، وبروكلمان، وبرومليش، وجيرار تروبو⁽⁵⁾.

رابعاً: تأثير الثقافة العبرية في النحو العربي:

لقد تنبّه الدكتور / إسماعيل عمايرة إلى تناقض وافي ظلمون في آرائه، وبين ذلك بقوله: "مر بنا أن (وافي ظلمون)، وزميله اليهودي (وفيل) يذهبان إلى أن النحو العربي

(1) فجر الإسلام 1: 14-257.

(2) المقدمة (الفصل الخامس والثلاثون، والسادس والثلاثون) 466.

(3) القواعد النحوية 248-257.

(4) القواعد النحوية 252.

(5) مدرسة البصرة النحوية 96-104، والمدارس النحوية (حديثي) 44-48.

في صُورَتِهِ التي وَصَلَتْ إِلَيْنَا مِنْ خِلَالِ كِتَابِ سِيَبَوِيهِ لَا تَعَكُسُ تَأْثَرًا خَارِجِيًّا، وَلَكِنَّ النُّحُوَّ قَبْلَ ذَلِكَ مَرَّةً بِمَرَّاحِلِ التَّأَثُّرِ الْخَارِجِيِّ، وَهُمَا يَذْهَبَانِ شَطَطًا حِينَ يَرُدُّانِ بَدَايَةَ هَذَا التَّأَثُّرِ إِلَى الْقَرْنِ السَّابِعِ الْمِيلَادِيِّ، بَلْ إِلَى الْقَرْنِ السَّادِسِ، أَوْ قَبْلَهُ، وَهُمَا يُفْسِحَانِ الْمَجَالَ فِي كُلِّهِمَا إِلَى تَأْثِيرٍ عِبْرِيٍّ إِلَى جَانِبِ التَّأَثُّرِ السَّرْيَانِيِّ، بَلْ يَذْكُرَانِ الْعِبْرِيِّينَ مِثْلَ السَّرْيَانِ فِي هَذَا الشَّانِ.

قَالَ وَافِي ظَلْمُون: "وَيُقَدَّرُ (ويفيل) أَنَّ التَّقْيِيطَ بِالْإِعْجَامِ أُدْخِلَ عَلَى أَيْدِي مَنْ اسْتَعْمَلَ الْكِتَابَةَ الْعَرَبِيَّةَ فِي الْعِرَاقِ، وَسُورِيَا مِنْ يَهُودٍ، وَسَرْيَانٍ"⁽¹⁾.

وَيَسْتَطِرِدُّ الدُّكْتُورُ/ إسماعيلَ عَمَايِرَةَ قَائِلًا: "يُحَسُّ الْمَرْءُ وَهُوَ يُطَالِعُ وَجْهَةَ نَظَرٍ (ظلمون) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ يَتَأَرَّجَحُ بَيْنَ الشَّيْءِ وَنَفِيقِهِ، وَكَأَنَّمَا يَشْغَلُ ذَهْنُهُ أَنَّهُ يَصِلُ إِلَى نَتَائِجٍ مُقَرَّرَةٍ عِنْدَهُ مِنْ قَبْلُ، مِنْهَا:

- أَنَّهُ يُحَاوِلُ أَنْ يَسْتَبْعِدَ دَوْرَ الْيُونَانِ فِي النُّحُوِّ الْعَرَبِيِّ.

- وَيُحَاوِلُ بَيْنَ الْحَيْنِ وَالْآخِرِ أَنْ يُثَبِّتَ دَوْرًا لِلْيَهُودِ فِي هَذَا الشَّانِ، فَيَنْقُلُ عَنْ (ويفيل) قَوْلَهُ: "إِنَّ الْخَلِيلَ بْنَ أَحْمَدَ رُبَّمَا اسْتَمَدَّ مِنْهَجَهُ فِي تَرْتِيبِ الْحُرُوفِ مِنْ مَصْدَرٍ آخَرَ، عِنْدَمَا كَانَ الْعِلْمُ الْمَنْقُولُ عَنِ الْيَهُودِ، وَالسَّرْيَانِ خِلَالَ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ الْهَجْرِيِّ قَدْ نُسِيَ"، وَهُوَ يُصِرُّ عَلَى أَنَّ يَفْرَنَ الْيَهُودَ بِالسَّرْيَانِ، بَلْ يَجْعَلُ ذِكْرَ الْيَهُودِ مُتَقَدِّمًا عَلَى ذِكْرِ السَّرْيَانِ.

- وَيُحَاوِلُ فِي بَحْثٍ آخَرَ لَهُ بِعُنْوَانِ: (التَّفْكِيرُ النُّحُوِيُّ قَبْلَ كِتَابِ سِيَبَوِيهِ: دِرَاسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ فِي تَارِيخِ الْمُصْطَلَحِ النُّحُوِيِّ الْعَرَبِيِّ) أَنْ يُثَبِّتَ أَنَّ النُّحَاةَ الْعَرَبَ الْقَدَامَى كَانُوا يَتَأَثَّرُونَ بِمُؤَثَّرَاتٍ أَعْجَنِيَّةٍ، إِلَّا أَنَّهُمْ يَحْرِصُونَ عَلَى إِخْفَائِهَا لِأَغْرَاضٍ وَطَنِيَّةٍ عَرَبِيَّةٍ.

قَالَ وَافِي ظَلْمُون: "إِلَّا أَنَّنِي مُقْتَنِعٌ مِمَّا مَثَّلْنَاهُ هُنَا بِأَنَّ النُّحُوَّ الْعَرَبِيَّ فِي عَهْدِ نَشَأَتِهِ لَمْ يَجْهَلْ تَرَاثَ الْفَلَسَفَةِ الْيُونَانِيَّةِ، بَلْ إِنَّهُ اسْتَرْشَدَ بِهَا إِلَى حَدِّ مَا، وَخَاصَّةً فِي مَجَالِ الْإِصْطِلَاحِ؛ حَيْثُ اسْتَعَانَ بِتَرْجَمَةٍ بَعْضِ مُؤَلَّفَاتِهِ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ، وَيَبْدُو أَنَّ التَّأَثُّرَ بِهَذَا التَّرَاثِ إِنَّمَا هُوَ نَتِيجَةُ مَجْهُودِ النُّحُوِيِّينَ الْقَدَمَاءِ الْوَاعِي الصَّارِمِ فِي خَلْقِ عِلْمٍ يَتَّصِفُ، وَيَتَّسِمُ

(1) نشأة الدراسات اللغوية العربية 87 .

بِعَلَامَاتِ النَّحْوِ الْوَطْنِيِّ الْعَرَبِيِّ⁽¹⁾.

وَيَبْدُو أَنْ وَافِي ظَلَمُونَ قَدْ نَسِيَ أَنَّ النُّحَاةَ، وَمِنْهُمْ سَيِّبَوِيهِ، كَانُوا يَنْتُمُونَ إِلَى أَوْطَانٍ شَتَّى، وَأَعْرَاقُ مُتَبَايِنَةٍ، كَمَا نَسِيَ أَنَّهُ يُنَاقِضُ فِي رَأْيِهِ هَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي رَأْيِهِ السَّابِقِ.

فَإِذَا كَانَ لِلْعِبْرَانِيِّينَ نَحْوٌ، كَمَا يُرِيدُ هُؤُلَاءِ، وَهُوَ أَصْلٌ لِلنَّحْوِ الْعَرَبِيِّ كَمَا يَزْعُمُونَ، فَلِمَذَا لَا نَجِدُ لَهُ أَثَرًا؟ وَلِمَذَا كَانَ عُلَمَاءُ الْيَهُودِ فِي الْأَنْدَلُسِ، وَالْمَشْرِقِ الْعَرَبِيِّ حَرِصِينَ عَلَى بِنَاءِ نَحْوِهِمْ، وَشِعْرِهِمْ، وَعَرُوضِهِمْ عَلَى غِرَارِ الشَّعْرِ الْعَرَبِيِّ، وَالنَّحْوِ الْعَرَبِيِّ⁽²⁾.

وَيَقُولُ الْأُسْتَاذُ / هَاشِمُ مُحَمَّدٌ نَقْلًا عَنْ مَصَادِرٍ سَابِقَةٍ تَارِيخِيًّا: "وَلَا يُحْتَمَلُ اكْتِسَابُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ مِنَ النَّحْوِ الْعِبْرِيِّ؛ لِأَنَّ النَّحْوَ الْعِبْرِيَّ لَمْ يُدَوَّنْ إِلَّا فِي الْقَرْنِ الْعَاشِرِ الْمِيلَادِيِّ؛ أَيُّ: بَعْدَ تَدْوِينِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ؛ فَقَدْ كَانَ سَعِيدُ بْنُ يُوسُفَ الْفَيُومِيَّ فِيلَسُوفُ الْيَهُودِ فِي الْقَرْنِ الْعَاشِرِ أَوَّلَ النُّحَاةِ الْعِبْرِيِّينَ الَّذِينَ وَضَعُوا قَوَاعِدَ النَّحْوِ الْعِبْرِيِّ عَلَى غِرَارِ قَوَاعِدِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي كِتَابِهِ الْمَعْرُوفِ بِـ (إِكْرُون)؛ أَيُّ: الْمَجْمُوعَةُ"⁽³⁾.

وَلَعَلَّ فِيمَا قَدَّمَهُ الدُّكْتُورُ / إِسْمَاعِيلُ عَمَايِرَةَ، وَالْأُسْتَاذُ / هَاشِمُ مُحَمَّدٌ مَا يُؤَكِّدُ لَدَيْنَا أَنَّ التَّشَكُّيكَ فِي أَصَالَةِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ لَيْسَ الْغَرَضُ مِنْهُ خِدْمَةُ الْعِلْمِ، وَدِرَاسَةُ التَّأَثُّرِ وَالتَّأَثِيرِ وَفَقَّ الدَّرَاسَاتِ الْمُقَارَنَةِ، أَوْ التَّقَابُلِيَّةِ، وَإِنَّمَا هُوَ غَرَضٌ يَهْدَفُ لِنَفْيِ الْأَصَالَةِ عَنْ لُغَةِ الْعَرَبِ، وَصَرَحَهَا النَّحْوِيُّ الشَّامِيخَ.

خَامِسًا : تَأْثِيرُ الثَّقَافَةِ الْهِنْدِيَّةِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ:

لَعَلَّ فِيمَا قَدَّمَهُ الدُّكْتُورُ / أَحْمَدُ مَخْتَارُ عَمَرُ فِي كِتَابِيهِ (الْبَحْثُ اللُّغَوِيُّ عِنْدَ الْهِنْدُودِ)⁽⁴⁾، وَ (الْبَحْثُ اللُّغَوِيُّ عِنْدَ الْعَرَبِ) مَا يَدْحَضُ هَذِهِ الْفَرْضِيَّةَ؛ إِذْ لَمْ يُضِفْ مَنْ تَصَدَّى لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ بَعْدِهِ شَيْئًا ذَا أَهَمِّيَّةٍ لِمَا قَدَّمَهُ⁽⁵⁾.

وَقَدْ بَدَأَ الدُّكْتُورُ / أَحْمَدُ مَخْتَارُ عَمَرُ بِنَفْيِ تَأْثِيرِ الثَّقَافَةِ الْهِنْدِيَّةِ فِي الْمَعَاجِمِ الْعَرَبِيَّةِ

(1) نشأة الدراسات اللغوية العربية 88 .

(2) نشأة الدراسات اللغوية العربية 88 - 89 .

(3) من أعلام الولاء: أبو الأسود الدؤلي 173.

(4) خصص المؤلف الفصل الثالث من كتابه لقضية (التأثير والتأثر)، ينظر: 137 - 161.

(5) ينظر: أصالة النحو العربي 175 - 179، والنحو العربي ومناهج التأليف 264 - 273.

مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2009، المجلد 11، العدد 2 ----- (165)

مُسْتَشْهِدًا بِأَقْوَالِ عَدَدٍ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ الْأَجَانِبِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ (Haywood): "وَمِنْ الْعَدَلِ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ فِتْرَةَ النِّشَاطِ الْمُعْجَمِيِّ الْكَبِيرِ فِي الْهِنْدُ كَانَتْ فِي الْقَرْنِ الثَّانِي عَشَرَ، وَهُوَ وَقْتُتُ كَانَ الْعَرَبُ فِيهِ قَدْ أُنتَجُوا بَعْضًا مِنْ مَعَاجِمِهِمُ الْعَظِيمَةِ، وَالنِّظَامُ الْمِثَالِيُّ لَمْ يُوجَدْ مُطْلَقًا فِي مَعَاجِمِ الْهُنُودِ، رُبَّمَا بِسَبَبِ الصِّيَاغَةِ الشَّعْرِيَّةِ، أَوْ رُبَّمَا لِأَنَّ الْمَعَاجِمَ كَانَتْ تَهْدِفُ عِنْدَهُمْ إِلَى تَبْيِيرِ حِفْظِهَا عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ.

وَنَحْنُ نَصِرُ عَلَى أَنْ نَسْتَشْهِدَ بِرَأْيٍ غَيْرِ الْعَرَبِ حَتَّى لَا يَتَّهَمَ الْعَالَمُ بِالتَّعَصُّبِ إِنْ كَانَ عَرَبِيًّا، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ الْعَرَبَ يَحْتَلُونَ مَكَانَ الْمَرْكَزِ سَوَاءً فِي الزَّمَانِ، أَوْ الْمَكَانِ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَالَمِ الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ، وَبِالنِّسْبَةِ لِلشَّرْقِ وَالْغَرْبِ، وَالْمُعْجَمُ الْعَرَبِيُّ مِنْذُ نَشَأَتِهِ كَانَ يَهْدَفُ إِلَى تَسْجِيلِ الْمَادَّةِ اللُّغَوِيَّةِ بِطَرِيقَةٍ مُنَظَّمَةٍ، وَهُوَ بِهَذَا يَخْتَلِفُ عَنْ كُلِّ الْمَعَاجِمِ الْأُولَى لِلْأُمَمِ الْأُخْرَى الَّتِي كَانَ هَدَفُهَا شَرْحَ الْكَلِمَاتِ النَّادِرَةِ، أَوْ الصَّعْبَةِ⁽¹⁾.

وَقَدْ نَاقَشَ الدُّكْتُورُ/ أَحْمَدُ مَخْتَارُ عَمْرَ الدُّكْتُورُ/ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَيُّوبَ الَّذِي قَالَ بِوُجُودِ أَثَرِ هِنْدِيِّ فِي كِتَابِ سِيَبَوِيٍّ، فَقَالَ: "أَمَّا مَا يُحَاوِلُ الدُّكْتُورُ/ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَيُّوبَ اثْبَاتَهُ مِنْ وُجُودِ تَأْثِيرِ هِنْدِيِّ فِي الْمَنْهَجِ، وَالتَّبْوِيبِ عَلَى كِتَابِ سِيَبَوِيٍّ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَتِمُّ فِي الْعِنَايَةِ بِدِرَاسَةِ الْأَصْوَاتِ، وَمَخَارِجِهَا، وَعَدَمِ الْإِهْتِمَامِ بِالنَّظَرِيَّاتِ، وَالتَّقْسِيمَاتِ الْعَقْلِيَّةِ⁽²⁾، فَمِنْ الْمُمْكِنِ مُنَاقَشَتُهُ بِمَا يَأْتِي:

1- أَنَّ هَذِهِ الدَّعْوَى مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَسَاسِ وُجُودِ مَدْرَسَةٍ نَحْوِيَّةٍ هِنْدِيَّةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ اتِّجَاهٍ نَحْوِيٍّ هِنْدِيِّ وَاحِدٍ، وَهَذَا خِلَافُ الْوَاقِعِ؛ فَالْمَدَارِسُ النَحْوِيَّةُ مُتَعَدِّدَةٌ، وَمَنَاجِهَا مُخْتَلِفَةٌ.

2- وَحَتَّى إِذَا كَانَ الدُّكْتُورُ/ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَيُّوبَ حِينَ تَحَدَّثَ عَنْ مُمَيَّزَاتِ الدِّرَاسَةِ النَحْوِيَّةِ الْهِنْدِيَّةِ، يَعْنِي: خَصَائِصَ (الْمَدْرَسَةِ الْبَانِينِيَّةِ) الَّتِي كُنْتُ لَهَا الشُّهُرَةُ عَلَى سَائِرِ الْمَدَارِسِ الْهِنْدِيَّةِ؛ فَلَيْسَ هُنَاكَ وَجْهُ شَبَّهِ بَيْنَ مَنْهَجِ هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ وَمَنْهَجِ سِيَبَوِيٍّ فِي الْكِتَابِ، أَوْ مَنْهَجِ أَيِّ نَحْوِيٍّ عَرَبِيٍّ جَاءَ بَعْدَ سِيَبَوِيٍّ حَتَّى يَوْمِنَا الْحَاضِرِ، وَأَمَّا كِتَابُ بَانِينِي الْمَشْهُورُ الْمُسَمَّى (Ashtadhyoyi) يَنْطِقُ بِذَلِكَ، وَمِنْهُ أَنْ:

أ- الْكِتَابُ مُقَسَّمٌ ثَمَانِيَّةً أَقْسَامٍ، وَكُلُّ قِسْمٍ مُنْقَسِمٌ إِلَى أَرْبَعَةٍ، وَقُدِّمَ الْكِتَابُ فِي شَكْلِ قَوَاعِدِ

(1) البحث اللغوي عند العرب 343 — 344.

(2) محاضرات في علم اللغة 7، والبحث اللغوي عند الهنود 138 .

مُختصرة، أو قَوَانِينِ مُوجَزَةٍ يَبْلُغُ مَجْمُوعُهَا أَرْبَعَةَ آلَافِ قَاعِدَةٍ.

ب — يُقَدِّمُ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنَ الْكِتَابِ تَعْرِيفَاتٍ عَامَّةً، وَقَوَاعِدَ لِلشَّرْحِ، كَمَا يُعَالِجُ مُشْكِلَاتٍ صَوْتِيَّةً مُتَنَوِّعَةً. أَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي فَيُعَالِجُ مَوْضُوعَ الْإِبْدَالِ، وَهَدَفَ التَّصْرِيفِ، وَقَوَاعِدَ الْجِنْسِ (Gender)، وَالْعَدَدِ. وَيَتَنَاوَلُ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ مَوْضُوعَ اللَّوَاحِقِ الَّتِي يُمَكِّنُ إِضَافَتَهَا لِلْأَصْلِ غَيْرِ الْفِعْلِيِّ مُكَوَّنَةً جَذْرًا غَيْرَ أُسَاسِيٍّ، وَلَوَاحِقَ تَصْرِيفِيَّةٍ. وَيَتَنَاوَلُ الْقِسْمَانِ السَّادِسُ وَالسَّابِعُ بَحْوثًا صَوْتِيَّةً، وَصَرْفِيَّةً، أَمَّا الْقِسْمُ الثَّامِنُ فَيَتَنَاوَلُ مَوْضُوعَاتٍ مُتَعَدِّدَةً.

ت — لَاقَى الْجَانِبُ الصَّوْتِيُّ اهْتِمَامًا خَاصًّا مِنْ (بَانِينِي) حَتَّى صَدَرَ بِهِ كِتَابُهُ؛ فِيهِ الْفَصْلُ الْأَوَّلُ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ (ص 3 — 68) يُعَالِجُ أَطْوَالَ الْأَصْوَاتِ: الْأَصْوَاتِ الْأَنْفِيَّةِ، أَنْفِيَّةِ الْأَصْوَاتِ الْعِلَّةِ إِذَا تَسَرَّبَ الْهَوَاءُ مِنَ الْأَنْفِ، وَمَخَارِجِ الْأَصْوَاتِ فِي الْفَمِ، وَكَيْفِيَّةَ إِحْدَاثِ الصَّوْتِ عَنْ طَرِيقِ الْإِتِّصَالِ الْكَامِلِ لِأَعْضَاءِ النَّطْقِ، أَوْ الْإِتِّصَالِ الْبَسِيطِ، أَوْ لِلْفَتْحِ الْكَامِلِ، أَوْ الْفَتْحِ الْبَسِيطِ، وَتَقْسِيمِ الْأَصْوَاتِ بِاعْتِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ وَحَصَرَهَا فِي (18) صَوْتًا، وَأَشْكَالَ الْعِلَّةِ، وَالْعِلَّةِ الْمُرَكَّبَةِ، وَالْمُقَارَنَةِ بَيْنَ الْعِلَلِ وَالسَّوَاكِينِ، وَالْإِبْدَالِ وَشُرُوطِهِ، وَهَذَا مَا نَفَقِدُهُ فِي كِتَابِ سِيبَوِيِّهِ.

3 — أَنَّ النَّحْوَ الْهِنْدِيَّ لَمْ يَتَخَلَّصْ مِنْ سُلْطَانِ الْفَلَسَفَةِ كَمَا صَرَّحَ الدَّكْتُورُ/ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَيُّوبَ، وَاعْتَبَرَ ذَلِكَ فَرْقًا أُسَاسِيًّا بَيْنَ الْهُنُودِ، وَالْيُونَانِيِّينَ، يَقُولُ (Chakravarti): "إِنَّ النَّحْوَ السَّنْسْكْرِيْتِيَّ يُعْتَبَرُ نِظَامًا قَائِمًا يَعْتَمِدُ إِلَى حَدٍّ كَبِيرٍ عَلَى الْمَبَادِي الْفَلَسَفِيَّةِ". وَيَقُولُ عَنْ (Bhartrhari): "إِنَّهُ كَانَ لَدَيْهِ الْمَقْدَرَةُ عَلَى شَرْحِ النَّحْوِ مِنْ نِقْطَةِ فِلْسَفِيَّةٍ مَحْضَةٍ، وَعَلَى يَدَيْهِ أَصْبَحَ النَّحْوُ يُعَالِجُ عَلَى أَنَّهُ نِظَامٌ مُطَرِّدٌ مِنَ الْفَلَسَفَةِ"، وَيَقُولُ: "يُعَدُّ بَانْتَجَالِي، وَبَهَارْتَر هَارِي مِنْ أَعْظَمِ النُّحَاةِ الْهُنُودِ، وَيَسْتَحَقُّانِ احْتِرَامًا بِاعْتِبَارِهِمَا مُؤَسَّسِي فِرْعَ (فَلْسَفَةِ النَّحْوِ)، وَإِنَّ مَا فَعَلَاهُ يُعَدُّ أَهَمُّ مِمَّا قَامَ بِهِ أَفْلَاطُونُ، وَأَرِسْطُو لِعِلْمِ الْفَلْسَفَةِ الْخَاصِّ"⁽¹⁾.

وَلَا أَفْهَمُ كَيْفَ يَظُنُّ ظَانٌّ خُلُوَ النَّحْوِ الْهِنْدِيَّ مِنْ تَأْثِيرِ الْمَنْطِقِ، وَيَفْتَرِضُ أَنَّ الصَّبْغَةَ الْمَنْطِقِيَّةَ فِي نَحْوِ الْمُتَأَخِّرِينَ جَاءَتْ عَنْ طَرِيقِ الْإِغْرِيْقِ؟ فَالْمَنْطِقُ كَمَا يُقَالُ: عِلْمُ كُلِّ الْعُلُومِ (Science of all Sciences)، وَلِلْمَنْطِقِ قَضَايَاهُ الْمُسَلَّمَةُ الَّتِي لَا تَخُصُّ عِلْمَ الْمَنْطِقِ وَحْدَهُ، وَإِنَّمَا تَصْلُحُ لِلتَّطْبِيقِ كَذَلِكَ فِي فُرُوعٍ أُخْرَى مِنَ الْعِلْمِ، لِمَا لَهَا مِنْ قِيَمَةٍ لَا

وَمَنْ يَرْجِعُ إِلَى بَعْضِ الْمُنَاقَشَاتِ النَّحْوِيَّةِ عِنْدَ الْهُنُودِ يَجِدُهَا فَلَسَفَةً صِرْفَةً، كَمَا: خِلَافَهُمْ حَوْلَ مَا إِذَا كَانَ هُنَاكَ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُسَمَّى بِـ (الزَّمَنِ الْحَاضِرِ)، كَمَا أَنَّ مَنْ يَرْجِعُ إِلَى آرَائِهِمْ حَوْلَ أَنْوَاعِ الدَّلَالَاتِ لِلْكَلِمَةِ يَرَى بوضوح سُلْطَانَ الْفَلَسَفَةِ وَالْمَنْطِقِ عَلَيْهِمْ.

4- وَلَسْتُ أَخِيرًا مَعَ الدُّكْتُورِ/ عبد الرحمن أيوب في قَوْلِهِ: "إِنَّ كِتَابَ سَيَبَوِيهِ يُخَالِفُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ نَاحِيَةِ عَدَمِ تَأْثُرِهِ بِالْمَنْطِقِ، وَعَدَمِ اهْتِمَامِهِ بِالنَّظَرِيَّاتِ، وَالتَّقْسِيمَاتِ الْعَقْلِيَّةِ، مَاذَا يَبْقَى فِي أَيِّ كِتَابٍ لِلنَّحْوِ إِذَنْ لَوْ جَرَدْنَاهُ مِنَ النَّظَرِيَّاتِ، وَنَحَيْنَا جَانِبًا مَا فِيهِ مِنْ تَقْسِيمَاتٍ عَقْلِيَّةٍ؟ أَلَيْسَ الْمَنْطِقُ هُوَ الْمَسْئُولُ عَنْ إِعْرَابِ الْخَلِيلِ، وَسَيَبَوِيهِ (الْفِعْلُ الْمُضَارِعِ) بَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ، وَوَاوِ الْمَعِيَّةِ مَنْصُوبًا بِـ (أَنْ) مُضْمَرَةٍ؟ أَلَمْ يَكُنِ الْخَلِيلُ يُثِيرُ كَثِيرًا مِنَ الْمُنَاقَشَاتِ اللَّفْظِيَّةِ، وَيُطَبِّقُ قَوَاعِدَهُ عَلَى أُمُثَلَةٍ لَمْ تَرِدْ عَنِ الْعَرَبِ؟ أَلَيْسَ مَنْعُ سَيَبَوِيهِ الْعَطْفَ عَلَى مَعْمُولِي عَامِلِينَ مُخْتَلِفِينَ مِنْ أَثَارِ الْفَلَسَفَةِ، وَنَتِيجَةُ لِنَحْرُجِهِ مِنَ الْقَوْلِ بِتَسْلُطِ عَامِلِينَ مُخْتَلِفِينَ عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ؛ لِئَلَّا يُلْزَمَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْمُولُ مَنْصُوبًا مَرْفُوعًا مَثَلًا، مَعَ أَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ الضَّدَّانِ فِي مَحَلٍّ، أَوَلَيْسَ رَفْعُ سَيَبَوِيهِ الْعِبَارَةَ (قَامَ، وَمَضَى الْمُحَمَّدُونَ) مَعَ وُجُودِهَا عَنِ الْعَرَبِ؛ حَتَّى لَا يَكُونَ الْفَاعِلُ الْوَاحِدُ فَاعِلًا لِعَوْلَيْنِ، تَغْلِيْبًا لِلْقَاعِدَةِ الْفَلَسَفِيَّةِ الَّتِي تَمْنَعُ اجْتِمَاعَ مُؤَثِّرَيْنِ عَلَى أَثَرٍ وَاحِدٍ" (1).

وَيَذْهَبُ الدُّكْتُورُ/ فَتَحِي الدَّجَنِيُّ إِلَى أَصَالَةِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ؛ فَبَعْدَ أَنْ يُنَاقِشَ قَضِيَّةَ الْاِكْتِسَابِ مِنَ الْيُونَانِيَّةِ، أَوْ السَّرِّيَانِيَّةِ، أَوْ غَيْرِهَا مُنَاقَشَةً قَوِيَّةً وَفَقَّ الْمُسْتَنَدَاتِ وَالنُّصُوصِ التَّارِيخِيَّةِ، وَأَدِلَّةَ أُخْرَى، يَقُولُ: "وَالْخُلَاصَةُ الَّتِي وَصَلْنَا إِلَيْهَا بَعْدَ هَذَا الْعَرْضِ لِلْآرَاءِ، وَالرَّدِّ عَلَيْهَا فِي أَصْلِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، تَوْصَلْتُ إِلَى أَنَّ النَّحْوَ الْعَرَبِيَّ عَرَبِيٌّ عَرِيقٌ الْعُرُوبَةُ أَصِيلُ الطَّابِعِ... أَمَّا النَّحْوُ الْعَرَبِيُّ فَهُوَ الْإِعْرَابُ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ إِلَى آخِرِ أَقْسَامِهِ الْمُخْتَلِفَةِ؛ فَهُوَ عَرَبِيٌّ أَصِيلُ الْعُرُوبَةِ فِي نَشَأَتِهِ، وَتَسْمِيَّتِهِ، أَيْضًا، وَلَمْ يَسْتَعِنْ الْمُؤَسَّسُ بِالنَّحْوِ السَّرِّيَانِيِّ، وَلَا غَيْرِهِ" (2).

- (1) البحث اللغوي عند العرب 347-350، والبحث اللغوي عند الهنود 154 - 158، والمدارس النحوية (ضيف) 55.
 - (2) أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي 78.
- (168) ----- مجلة جامعة الأزهر بغيره، سلسلة العلوم الإنسانية 2009، المجلد 11، العدد 2

المبحث الثالث

احتمالات تأثير النحو العربي في غيره من الثقافات

كما أن العرب قد تأثروا بغيرهم ممن سبقهم؛ فقد أثروا في غيرهم بعد أن تمتلوا الثقافات الأجنبية المتنوعة، وقد امتد تأثيرهم، أو احتمالات تأثيرهم، على الأقل، إلى شعوب كانت أسبق منهم في الدرس اللغوي، مثل: السريان، والمصريين، والعبرانيين، وهناك جانبان بارزان أثر فيهما العرب على غيرهم، وهما: النحو، والمعجم، وسيفتصر الحديث هنا عن الجانب النحوي موضوع الدراسة.

ويبدو تأثير العرب واضحاً في الدراسات النحوية غير العربية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: تأثير النحو العربي في النحو السرياني:

لقد اتصل السريان بالعرب عندما دخل العرب بلادهم فاتحين، وعدت اللغة العربية على لغتهم، وقد أثر ذلك على السريان، فوضعوا نحوهم على نمط النحو العربي؛ لأنه أقرب إلى لغتهم من النحو اليوناني، وكان النحاة السريان في القرن الثاني عشر وما بعده يعكسون مناهج المدارس العربية الشهيرة في البصرة، والكوفة، وقد وضع ابن العبري (ت 1286م) كتاباً كبيراً في النحو سماه (كتاب الأشعة)، وذلك على غرار كتاب (المفصل) للزمخشري (ت 538 هـ)، ويلاحظ أن ابن العبري في كتابه كان يتبع تقسيمات النحاة العرب (1).

ثانياً : تأثير النحو العربي في النحو القبطي :

تأثر النحاة الأقباط في كتبهم النحوية بمجهودات العرب في ذلك، وأنت تخرج بهذه النتيجة بعد تصفحك لكتب النحو القبطية المتقدمة، حيث تجد تشابهاً عجباً بين المنهجين؛ فالكلمة عند (ابن كاتب قيصر) تنقسم إلى اسم، وفعل، وحرف، والاسم هو الذي يُخبر به، أو يُخبر عنه، وهو ما دخلته إحدى أدوات التعريف، أو التذكير، أو التانيث، أو الجمع، أو ما أشبه ذلك. والحرف ما دل على معنى في غيره، ولم يستقل بنفسه، ولا يُخبر

(1) تاريخ اللغة السريانية لزاكية رشدي 268، 270.

رباح اليمني مفتاح -----
به، وَلَا يُخْبِرُ عَنْهُ، وَمِنْهَا الْحُرُوفُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَهِيَ: إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا...
إِلخ، فَهَلْ تُصَدِّقُ أَنَّكَ تَقْرَأُ فِي كِتَابٍ يُعَالِجُ نَحْوَ اللُّغَةِ الْقِبْطِيَّةِ؟

وَلَمْ يَكُنْ هَذَا سَبِيلَ (ابْنِ كَاتِبٍ قَنِصِرٍ) وَحَدَهُ، بَلْ كَانَ سَبِيلَ النُّحَاةِ جَمِيعاً حَتَّى ضَاقَ
بِهِمْ مُؤَلَّفُ قِبْطِيٍّ آخَرُ اسْمُهُ الشَّيْخُ / الْوَجِيهَ الْقَلْبُوبِيُّ، فَقَالَ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ الْمُسَمَّى
(الْكِفَايَةِ): "وَقَدْ وُضِعَ فِي ذَلِكَ النَحْوِ الْقِبْطِيِّ مُقَدِّمَاتٌ، إِلَّا أَنَّ الْمُفَسِّرِينَ لِعَلْبَةِ أَحْكَامِ
تَصْرِيفِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَيْهِمْ فَاسُوا أَكْثَرَ أَحْكَامِ الْقِبْطِيِّ عَلَيْهَا، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلْ مِنْ
شَرِّطِ الْمُخْرَجِ مِنْ لُغَةٍ إِلَى أُخْرَى أَنْ يُجَرِّدَ ذَهْنَهُ عَنِ اللُّغَةِ الْغَالِبَةِ، وَيَذْهَلَ عَنْهَا، ثُمَّ يَذُوقَ
اللُّغَةَ الْمُخْرَجَةَ، وَيَسْتَحْضِرَ جَمِيعَ أَجْزَائِهَا، وَيَسْتَقْرِىَ مَوَاضِعَ اسْتِعْمَالِ أَدْوَانِهَا"⁽¹⁾.

ثَالِثًا: تَأْثِيرُ النَحْوِ الْعَرَبِيِّ فِي النَحْوِ الْعِبْرِيِّ :
وَنُشِيرُ فِي هَذَا الْمَقَامِ إِلَى:

أ — ازْدِهَارُ الدِّرَاسَاتِ اللُّغَوِيَّةِ الْعِبْرِيَّةِ بَعْدَ ظُهُورِ الْإِسْلَامِ، وَكَانَ النُّمُودَجُ الْعَرَبِيُّ هُوَ
الَّذِي اخْتَذَاهُ الْعِبْرَانِيُّونَ، ثُمَّ طَوَّرُوهُ.

ب — وَجُودُ شَوَاهِدٍ مُؤَكَّدَةٍ أَنَّ النُّفُوزَ الْعَرَبِيَّ كَانَ مَوْجُودًا حَتَّى مُنْذُ اللَّحْظَةِ الْأُولَى لِلنَّشَاطِ
اللُّغَوِيِّ الْعِبْرِيِّ، وَيَبْدُو ذَلِكَ فِي أَسْمَاءِ الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ.

ت — ظُهُورُ النَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي مُؤَلَّفَاتِ أَبِي يُوسُفَ الْقَرْقِسَانِيِّ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي تَتَلَمَّذَ عَلَى
مَدَارِسِ بَغْدَادَ.

ث — تَأْثِيرُ النَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى مُؤَلَّفَاتِ يَهُوذَا بْنِ حَبِوَجِ النَّحْوِيَّةِ⁽²⁾.

وَيَذْهَبُ الدُّكْتُورُ / مُحَمَّدٌ حَسَنُ إِبْرَاهِيمَ إِلَى أَنَّ أَثَرَ النَحْوِ الْعَرَبِيِّ وَاضِحٌ عِنْدَ
النَّحْوِيِّ الْيَهُودِيِّ الشَّهِيرِ أَبِي الْوَلِيدِ مَرْوَانَ بْنِ جَنَاحِ الْمَوْلُودِ فِي قُرْطُبَةَ فِي الثَّمَانِيَّاتِ مِنْ
الْقَرْنِ الْعَاشِرِ الْمِيلَادِيِّ فِي أَشْهُرِ مُؤَلَّفَاتِهِ، وَهُوَ كِتَابُهُ الْمَوْسُومُ بِـ (كِتَابِ التَّنْقِيحِ) الَّذِي
يَتَأَلَّفُ مِنْ قِسْمَيْنِ: (كِتَابِ اللَّمَعِ)، وَيَبْحَثُ فِي نَحْوِ الْعِبْرِيَّةِ الْقَدِيمَةِ، وَ (كِتَابِ الْأُصُولِ)،
وَهُوَ مُعْجَمٌ لِلُّغَةِ التَّوْرَةِ، وَيُشَكِّلُ الْكِتَابَانِ مَعًا أَوَّلَ دِرَاسَةٍ شَامِلَةٍ مُتَكَامِلَةٍ لِعِبْرِيَّةِ التَّوْرَةِ.

(1) تاريخ اللغة العربية في مصر 154-155.

(2) البحث اللغوي عند العرب 357 — 359 .

يَقُولُ الدكتور/ محمد حسن إبراهيم: "أَمَّا عَنِ الْأَثَرِ الْعَرَبِيِّ فِي هَذَا الْمُؤَلَّفِ فَهُوَ أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى بَيَانٍ، وَيَبْدُو الْأَثَرُ وَاضِحاً جَلِيّاً مِنْ مُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ حَتَّى نِهَائِهِ؛ إِذْ يُنَافِحُ ابْنُ جَنَاحٍ عَنِ النَّحْوِ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ، وَيُبَيِّنُ ضَرُورَتَهُ، وَأَهَمِّيَّتَهُ لِلدِّينِ، وَفَهْمِهِ، وَدِرَاسَتِهِ بِصُورَةٍ تُذَكِّرُنَا بِمُقَدِّمَاتِ كُتُبِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، كَمَا يُعَلِّلُ ابْنُ جَنَاحٍ تَأْلِيفَهُ لِلْكِتَابِ بِالْعَرَبِيَّةِ عَلَى أَنَّهُ نَابِعٌ مِنْ افْتِقَارِ اللُّغَةِ الْعِبْرِيَّةِ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ إِلَى الْمُصْطَلَحَاتِ النَّحْوِيَّةِ اللَّازِمَةِ لِلتَّأْلِيفِ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ، كَمَا يَتَّضِحُ الْأَثَرُ الْعَرَبِيُّ، أَيْضاً، فِي الشَّرْحِ الْمُسْتَفِيزِ لِلْأَصْلِ الثَّلَاثِيِّ لِلْأَلْفَاظِ الْعِبْرِيَّةِ الَّذِي اقْتَبَسَهُ ابْنُ جَنَاحٍ عَنِ الْعَرَبِ دُونَ أَيِّ شَكٍّ، وَالَّذِي مِنْ أَجْلِهِ وَضَعَ (كِتَابَ الْأَصُولِ).

وَبَلَغَ الْأَثَرُ الْعَرَبِيُّ حَدّاً جَعَلَ ابْنَ جَنَاحٍ مَعَهُ يُلْجَأُ إِلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ يَسْتَمِدُّ مِنْهَا الْحُجَّةَ وَالْدَّلِيلَ عَلَى صِحَّةِ آرَائِهِ، وَالْبَرَهَنَةَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ، هِيَ أَقْرَبُ اللُّغَاتِ إِلَى الْعِبْرِيَّةِ، وَلَعَلَّ خَيْرَ مَا يُدَلِّلُ عَلَى الْأَثَرِ الْبَعِيدِ لِلنَّحْوِ الْعَرَبِيِّ فِي فِكْرِ ابْنِ جَنَاحٍ هُوَ تِلْكَ الثَّرْوَةُ الْكَبِيرَةُ مِنْ مُصْطَلَحَاتِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ الَّتِي اسْتَحْدَمَهَا فِي (كِتَابِ الْمَعِ) فِي مَعْرِضِ تَأْلِيفِهِ لِلنَّحْوِ الْعِبْرِيِّ، وَمِنْ أُمْتِلَةِ ذَلِكَ: الْإِعْتِلَالُ، وَالتَّصْرِيفُ، وَالْمَجَازُ، وَالْإِشْتِقَاقُ، وَأَقْسَامُ الْكَلَامِ: الْأِسْمُ، وَالْفِعْلُ، وَالْحَرْفُ، وَالْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْإِسْمُ بِنَوْعِيهِ: الْمَفْرَدُ، وَالْمُرَكَّبُ، وَالْإِضَافَةُ بِضَرْبَيْهَا: اللَّفْظِيَّةِ، وَالْمَعْنَوِيَّةِ، وَالتَّمْيِيزُ⁽¹⁾.

وَيَذَكِّرُ الدكتور / محمد حسن إبراهيم دليلاً آخرَ عَلَى أَثَرِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَهُوَ أَنَّ النَّهْضَةَ اللُّغَوِيَّةَ الَّتِي حَقَّقَهَا يَهُودُ الْأَنْدَلُسِ فِي أَثْنَاءِ الْحُكْمِ الْعَرَبِيِّ لَمْ يُعْرِفْ لَهَا مِثِيلٌ بَيْنَ الْيَهُودِ فِي أَقْطَارِ أَوْرُبَا الْمُجَاوِرَةِ لِلْأَنْدَلُسِ، مِثْلَ : إِيْطَالِيَا، وَفَرَنْسَا، وَأَلْمَانِيَا، حَتَّى فِي ذَلِكَ الْقِسْمِ الْوَاقِعِ تَحْتَ حُكْمِ الْفَرَنْجَةِ مِنْ أَسْبَانِيَا؛ حَيْثُ كَانَتْ تَعِيشُ أَعْدَادٌ كَبِيرَةٌ مِنَ الْيَهُودِ⁽²⁾.

الخاتمة:

- لَقَدْ كَشَفَ الْبَحْثُ عَنْ خُطُورَةٍ مَسَلَّتْ بَعْضَ الْمُسْتَشْرِقِينَ الَّذِينَ أَرَادُوا هَذِمَ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ عَنْ طَرِيقِ التَّشْكِيكِ فِي تَعَدُّ الْمَدَارِسِ النَّحْوِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَإِرْجَاعِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ إِلَى مَدْرَسَةٍ وَاحِدَةٍ هِيَ مَدْرَسَةُ الْبَصْرَةِ، وَمِنْ ثَمَّ التَّشْكِيكِ فِي وُجُودِ هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ.

(1) النحو العربي وأثره في النحو العبري 14 .

(2) النحو العربي وأثره في النحو العبري 16 .

- رباح اليمنى مفتاح -----
- كَمَا أُثْبِتَ الْبَحْثُ أَصَالَةَ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ مِنْ خِلَالِ النُّصُوصِ لِبَعْضِ الْمُسْتَشْرِقِينَ الَّذِينَ أَقْرَأُوا بِأَصَالَةِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ نِتَاجَ تَقَافَاتٍ أُخْرَى.
 - وَقَدْ أَبْرَزَ الْبَحْثُ الْأَدِلَّةَ التَّارِيخِيَّةَ الَّتِي نَفَتْ تَأَثَّرَ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بِالنَّحْوِ الْغَرِبِيِّ، وَافْتَرَضَتْ تَأْثِيرَ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ فِي غَيْرِهِ .

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : الكتب :

- 1 - الأفغاني؛ سعيد، في أصول النحو، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1370هـ — 1951م.
- 2 - ابن الأثير؛ كمال الدين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ):
 - لمع الأدلة في أصول النحو (مطبوع مع الإعراب في جدل الإعراب)، تحقيق / سعيد الأفغاني، ط 1، مطبعة الجامعة السورية، دمشق 1957م.
 - نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق / عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1963م.
- 3 - أمين؛ أحمد :
 - ضحى الإسلام، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1961م.
 - ظهر الإسلام، ط 3، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1364هـ - 1945م.
 - فجر الإسلام، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1354هـ - 1965م.
- 4- أيوب؛ عبد الرحمن (دكتور) :
 - دراسات نقدية في النحو العربي، ط 1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1957م.
 - محاضرات في علم اللغة، منشورات كلية دار العلوم / جامعة القاهرة، القاهرة، 1967م - 1968م.
- 5- بدمس؛ مصطفى، الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالموثرات الأجنبية، دار الفكر العربي، بيروت.
- 6- بشر؛ كمال (دكتور)، دراسات في علم اللغة / القسم الثاني، ط 2، دار المعارف، القاهرة، 1991م.
- 7- البغدادي؛ عبد القادر بن عمر (ت 1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،
 (172) ----- مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2009، المجلد 11، العدد 2

- تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون، ط 3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1989م.
- 8- الجاحظ؛ أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255 هـ)، الحيوان، تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون، ط 1، دار الجيل، بيروت، 1988م.
- 9- ابن جنّي؛ أبو الفتح عثمان (ت 391 هـ)، الخصائص، تحقيق / محمد علي النجار، ط 2، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، د. ت.
- 10- الحديثي؛ خديجة (دكتورة) :
- المدارس النحوية، ط 2، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بغداد، 1990م.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1981م.
- 11- حسن؛ عبد الحميد، القواعد النحوية : مادتها وطريقتها، ط 2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1953م.
- 12- حمادي؛ محمد ضاري (دكتور)، الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية، ط 1، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت، 1402هـ - 1982م.
- 13- أبو حيان الأندلسي؛ أثير الدين، أبو عبد الله محمد بن يوسف (ت 745 هـ)، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (62 نحو).
- 14- الخالدي؛ كريم حسين (دكتور)، أصالة النحو العربي، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان / الأردن، 2005م.
- 15- ابن خلدون، ولي الدين، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الإشبيلي (ت 808 هـ)، مقدمة ابن خلدون، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ - 1993م.
- 16- داود؛ إقليميس يوسف (ت 1307 هـ)، اللمعة الشهية في نحو اللغة السريانية، دير الآباء الدومينيكيين، الموصل / العراق، 1897م.
- 17- الدجني؛ عبد الفتاح، (دكتور)، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1974م.
- 18- الزبيدي؛ أبو بكر محمد بن الحسن (ت 379 هـ)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق /
- مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2009، المجلد 11، العدد 2 ----- (173)

----- رباح اليمني مفتاح -----

محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1373هـ - 1954م.

19- الزيات؛ أحمد حسن، تاريخ الأدب العربي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، د. ت.

20- زيدان؛ جرجي (ت 1914م)، تاريخ آداب اللغة العربية، مطبعة الهلال، القاهرة، 1911م.

21- أبو زهرة؛ محمد، تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، د. ت.

22- السامرائي؛ إبراهيم (دكتور):

- دراسات في اللغة، مطبعة العاني، بغداد، 1961م.

- المدارس النحوية : أسطورة وواقع، ط 1، دار الفكر، عمان / الأردن، 1987م.

23- سيبويه؛ أبو عمرو عثمان بن قنبر (ت 181هـ على خلاف)، الكتاب، تحقيق / عبد السلام محمد هارون، ط 2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982م.

24- السيد؛ عبد الرحمن (دكتور)، مدرسة البصرة النحوية: نشأتها وتطورها، دار المعارف، القاهرة، 1388هـ - 1968م.

25- السيوطي؛ جلال الدين، أبو بكر عبد الرحمن بن محمد (ت 911هـ)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق د / أحمد محمد قاسم، ط 1، مطبعة السعادة، القاهرة، 1376هـ - 1976م.

26- الشاعر؛ حسن موسى (دكتور)، النحاة والحديث النبوي، ط 1، منشورات وزارة الثقافة والشباب، الأردن، 1400هـ - 1980م.

27- شلبي؛ عبد الفتاح إسماعيل (دكتور)، من أعيان الشيعة: أبو علي الفارسي، دار نهضة مصر، القاهرة، 1388هـ - 1968م.

28- ضيف؛ شوقي (دكتور) :

- التطور والتجديد في الشعر الأموي، ط 4، دار المعارف، القاهرة، د. ت.

- المدارس النحوية، ط 1، دار المعارف، القاهرة، 1968م.

29- طلب، عبد الحميد السيد (دكتور)، تاريخ النحو وأصوله، مكتبة الشباب، القاهرة، د. ت.

30- الطنطاوي؛ محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط 2، دار المعارف، القاهرة،

(174) ----- مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2009، المجلد 11، العدد 2

1973م.

31- أبو الطيب اللغوي؛ عبد الواحد بن علي الحلبي (ت 351 هـ)، مراتب النحويين، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، 1995م.

32- عبيدي؛ شعبان عوض، النحو العربي ومناهج التأليف، منشورات جامعة قاروينس، ليبيا، 1989م.

33- عميرة؛ إسماعيل (دكتور)، نشأة الدراسات اللغوية العربية، ط 3، دار وائل للنشر، عمان / الأردن، 2002م.

34- عمر؛ أحمد مختار (دكتور) :

- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ط 6، عالم الكتب، القاهرة، 1988م.

- البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، ط 1، دار الثقافة، بيروت / لبنان، 1972م.

- تاريخ اللغة العربية في مصر، القاهرة، 1970م.

35- عون؛ حسن (دكتور)، اللغة والنحو : دراسات تاريخية وتحليلية مقارنة، ط 1، مطبعة رويال، الإسكندرية / مصر، 1952م.

36- عيد؛ محمد (دكتور)، الرواية والاستشهاد في اللغة، عالم الكتب، القاهرة، 1972م.

37- فرستيج؛ كيس :

- عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ترجمة د / محمود كناكري، ط 2، عالم الكتب الحديث، إربد / الأردن، 2002م.

- الفكر اليوناني والعرب، ترجمة د / محيي الدين محسب، دار الهدى، المنيا / مصر، 2001م.

38- ابن ماجة؛ أبو عبد الله محمد يزيد القزويني (ت 275 هـ)، سنن ابن ماجة، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1372 هـ - 1952م.

39- المبارك؛ مازن (دكتور)، الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ط 1، مطبعة جامعة دمشق، 1383 هـ - 1963م.

40- المخزومي؛ الحارث بن خالد، ديوان الحارث بن خالد المخزومي، تحقيق د / يحيى مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2009، المجلد 11، العدد 2 ----- (175)

41- مسلم بن الحجاج؛ أبو الحسين، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261هـ)،
صحيح مسلم، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، 1403هـ -
1983م.

42- ابن مضاء القرطبي؛ أبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن (ت 592هـ)، الرد على
النحاة، تحقيق د / شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، 1366هـ - 1947م.

43- أبو المكارم؛ علي محمد (دكتور)، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ط 1، القاهرة،
1980م.

44- نحلة؛ محمود (دكتور) : الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية، دار
المعرفة الجامعية، الإسكندرية / مصر، 1994م.

45- هاشم؛ السيد، من أعلام الولاء: أبو الأسود الدؤلي، المجمع العلمي لأهل البيت، قم /
إيران، د. ت.

46- ابن هشام الأنصاري؛ جمال الدين، أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت 761هـ)، مغني
اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،
صيدا / لبنان، 1987م.

47- الهيتي؛ عبد القادر رحيم، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع
الهجري، دار القادسية للطباعة، بغداد، د. ت.

48- ياقوت؛ أحمد سليمان (دكتور)، ظاهرة الإعراب في النحو وتطبيقاتها في القرآن
الكريم، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية / مصر، 1994م.

49- ابن يعيش؛ موفق الدين، أبو البقاء يعيش بن علي (ت 643هـ)، شرح المفصل، عالم
الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبّي، القاهرة، د. ت.

ثانياً: المجالات:

1- إبراهيم؛ كمال، واضع النحو الأول، مجلة البلاغ، الأعداد (8، 9، 10)، السنة الأولى،
بغداد.

- 2- إبراهيم؛ محمد حسن (دكتور)، النحو العربي وأثره في النحو العبري، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج 17، 18، السنة الخامسة، تموز، كانون الأول، عمان، 1982م.
- 3- حزامي؛ عبد المنعم سيد (دكتور)، فرضية المستشرق مايكل كارتر في أصالة النحو العربي، مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة، م 64، ع 1، يناير، 2004م.
- 4- حسين؛ محمد الخضر، الاستشهاد بالحديث في اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج 3، 1936م.
- 5- جبرارتروبو؛ نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع 1، عمان، 1978م.
- 6- رشدي؛ زاكية (دكتورة)، تاريخ اللغة السريانية، مقال بمجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة، القاهرة.
- 7- محمود؛ محمود حسني، احتجاج النحويين بالحديث، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج 3، 4، عمان 1979م.
- 8- مذكور؛ إبراهيم بيومي (دكتور)، منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة الأزهر، م 23، ج 9، 10 (رمضان، وشوال)، القاهرة، 1371م.
- 9- أبو المكارم؛ علي محمد (دكتور)، القرآن والنحو : نظرة على مراحل العلاقة التاريخية، مقال بمجلة دراسات عربية وإسلامية، ع 17، القاهرة.